



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org



[08]

8000 سلعة؟

«الحكي ببلاش»!

الافتتاحية

استعصاء عابر المسار مستمر

رغم الأجواء السلبية التي سبقت وتخللت جولة جنيف الثامنة بشوطيها الأول والثاني، إلا أن انعقاد الجولة بحد ذاتها، رغم الصعوبات التي برزت، والموعد الأولي الذي تحدد للجولة القادمة، كما ورد في المؤتمر الصحفي الختامي للمبعوث الدولي، يعتبر دليلاً إضافياً، بأن خيار الحل السياسي، بات خياراً ثابتاً، لا رجعة عنه، ولا يستطيع أحد تجاهله، ورفضه.

ولكن بالمقابل، فإن ثبات هذا الخيار، وتقدمه البطيء، لا ينفي وجود حالة استعصاء، في مسار العملية السياسية، كما ظهر من خلال مراوحة الجولة الثامنة في المكان، وهي الجولة التي كان يُؤمل منها الكثير، ومن هنا، فإن المهمة الأولى اليوم، تكمن في فك هذا الاستعصاء المستحدث عند خط النهاية، والذي كان نتيجة لـ «الهبّة» المجانية التي قدمها متشدّدو منصة الرياض للوفد الحكومي، من خلال الإصرار على تضمين البيان الختامي لاجتماعات الرياض شرطاً مسبقاً، يعبر عن موقف ملتبس لأمعنى له، بعد التحولات الكبرى التي جرت في المواقف الدولية والإقليمية، و أيضاً في ظل صمت غير مفهوم للمبعوث الدولي، إزاء مخرجات ذاك الاجتماع، حيث لم يرقم بالدور المطلوب منه في حينه لتجنب وضع هذا اللغم على طريق العملية السياسية.

إن مسؤولية الطرفين، تكمن في السعي الخاطيء إلى تحويل منبر جنيف إلى ساحة حرب، إعلامياً وتفاوضياً، وميداناً لانتصار طرف على طرف، على عكس ما يتطلبه واقع الحال، الذي يفترض العمل بمنطق التوافق، والتحدث بلغة التوافق، والترفع عن ردود الأفعال، واقتناص الفرص من الطرف الآخر، لعرقلة الحل، لاسيما، وأن الجميع يعلن التزامه بالحل السياسي، وقرار مجلس الأمن 2254، فلا معنى للقبول بالقرار دون العمل بهذا المنطق، لأن القرار نصاً وروحاً مبني على التوافق، ولأن مبدأ التوافق بحد ذاته، يعني القبول بالآخر، والسماع إليه، والاشتباك معه، عندما يتطلب الأمر، وفي الوقت نفسه، يعني الاستعداد لتقديم تنازلات، والحصول على تنازلات من الطرف الآخر، وإن كانت هذه التنازلات مؤلمة، وقاسية، ومن الضرورة بمكان أيضاً، تجنب الخطاب الاستعلائي، الإقصائي، والشعارات اللاواقعية، التي تغطي على أي تقدم، انطلاقاً من أن المنتصر في النهاية من خلال الحل السياسي، هي سورية، والشعب السوري، وليس هذا الطرف أو ذاك.

وعلى كل حال، ليس من المسموح تحويل جنيف، إلى ساحة سياسية، واستعراض إعلامي، بل هو منبر الحل السياسي التفاوضي التوافقي، وهذا المنبر وجد ليؤدي وظيفة محددة، وكما أزيلت العراقيل السابقة كلها، فإن كسر الاستعصاء الراهن، بالاستفادة من كل التقدم والتراكم، الذي حدث خلال الفترة الماضية، وإجراء مفاوضات مباشرة، وتحويل القرار الدولي إلى وقائع ملموسة على الأرض، هي مسألة وقت، لا أكثر ولا أقل، وإن كان وقتاً غالياً على السوريين، كل السوريين، موالاة ومعارضة.

شؤون اقتصادية

شروط أوروبية
لإعمار سورية

14

ملف «سورية 2017»

خط زمني:
الجولة الثامنة لجنيف

07

ملف «سورية 2017»

جنيف قدر
لا مفر منه

05

شؤون عمالية

النقابة تطالب
والحكومة ترفض!

03

مقدمات التعديل على قانون العمل 17



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



حاوروا العمال

في لقاء مع مجموعة عمال من مهن مختلفة جلهم من القطاع الخاص، طرحت فيه العديد من القضايا التي تجول في خاطرهم، ولديهم تساؤلات حولها، وهي قضايا ضاغطة تؤرقهم، ابتداءً من الوضع المعيشي الذي يتقّل كاهلهم، بسبب ارتفاع الأسعار الذي ترعاه الحكومة والتجار معاً، وليس انتهاءً بأجورهم التي لا تسمن ولا تغني من جوع، وصولاً إلى دور النقابات، حيث لديهم حولها العديد من الاستفسارات التي في جوهرها تعبر عن رغبة قوية لدى عمال القطاع الخاص، أن تكون النقابات حاضرة بقوة فيما يتعلق بقضاياهم وحقوقهم التي تتعرض لانتهاكات صارخة من أرباب العمل، سواء في أجورهم أم في شروط العمل والصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي، وكذلك في حقهم أن تكون لهم مظلة تأمينية، حيث هم محرومون منها بمعظمهم، والمسجلون بها بالحد الأدنى لأجورهم حيث تكون خسارتهم مضاعفة.

إن ما طرحه العمال ليس بالشيء الجديد ويعرفه القاضي والداني، وخاصة النقابات، وهو مطروق باستمرار في المؤتمرات والتقارير النقابية، ولكن لم يطرأ تغيير جدي باتجاه عمل نوعي، يمكن العمال من الدفاع عن حقوقهم وتحصيل مطالبهم، وإن ما يلزمه العمال من خلال واقعهم في المعامل والمنشآت هو: استمرار تلك القضايا، بل إن أرباب العمل يزدادون غلواً في سلب العمال حقوقهم، تحت حجة أن الأزمة قد أثرت عليهم، وتحت هذه الحجة أيضاً تقوم الحكومة بتقديم كل ما يلزم من إعفاءات ضريبية، حتى وصل الأمر بإعفاءاتهم من الفوائد المترتبة عليهم جراء تأخرهم في دفع اشتراكات العمال للتأمينات الاجتماعية، بينما العمال تفرض بحقهم المزيد من الضرائب بأشكالها وألوانها، ويحرمون من أية إعانة بسبب غلاء المواد وارتفاع الأسعار، وحتى الزيادات التي يحصل عليها العاملون في الدولة لا تصيبهم، بالرغم من وجود لجنة تضم الحكومة والنقابات وأرباب العمل، لإصدار قرار بمنح الزيادات الطارئة على الأجور، ولا نعلم متى ستجتمع هذه اللجنة لتقرر ما هو حق للعمال.

ما نود قوله: إن فتح الأقبية بين الطبقة العاملة السورية، وبين النقابات، للتعبير عن رأيها وموقفها من القضايا المختلفة، وخاصة المتعلقة منها بأجورها ومستوى معيشتها، والتعديلات المزمع إجراؤها على قانون العمل رقم 17، ستعزز قدرة النقابات بالدفاع عن المطالب المشروعة للعمال، بما فيها حقها بالإضراب السلمي الذي نص عليه الدستور السوري.

قانون العمل 17 هو من أكثر القوانين التي جرى حولها جدل ونقاش واسعاً وهذا طبيعي، كونه يمس مصالح ملايين من العمال، وعليه تتوقف الإمكانية في تحسين مستوى معيشتهم وتأمين حقوقهم.

■ عادل ياسين

هذا القانون جاء إصداره في ذروة الانفتاح الاقتصادي، والسعي المحموم من قبل الفريق الاقتصادي السابق، لإنتاج قانون يقدم الضمانات الضرورية والمطمئنة في موارده المتعددة التي تضمنها القانون لقوى رأس المال الخارجي والمحلي، بأن استثماراتهم ستكون بعيدة عن المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها، ومنها: التحركات العمالية المطالبة بزيادة أجورها، أو تحسين شروط عملها وغيرها من المطالب الأخرى التي تحمل الأهمية ذاتها.

لقد اشتدت المطالبة بتعديل القانون سواء من قبل النقابات أو العمال، بعد سبع سنوات من معاناة العمال، وخضوعهم للممارسات المجحفة وخسارتهم للكثير من حقوقهم، وأهمها: حقهم بالعمل الذي يكفله الدستور السوري، ولكن القانون قد تجاوز الدستور، وأصبح سيقاً مسلطاً على رقاب العمال، حيث تعرض مئات الألوف منهم للتسريح والتشرد في أصقاع الأرض، بحثاً عن فرص عمل جديدة دون أن يجدوا أية حماية من أية جهة كانت.

النقابات بمستوياتها التنظيمية المختلفة تعمل على تقديم المقترحات في تعديل القانون، ومنها: نقابات دمشق، التي نشرت على صفحتها ورقة تضمنت

بعض التعديلات التي ترى أنها هامة، وخاصة مقدمة الورقة التي تلخص ما هو مفترض أن يكون أساساً لا يجوز التنازل عنه من قبل النقابات، حتى تتمكن من تحقيق ذلك التوازن المطلوب في قانون العمل، والذي سيمكن الطبقة العاملة ليس في القطاع الخاص فقط، بل في القطاعات الأخرى جميعها من انتزاع مطالبهم وأهمها: زيادة أجورهم. جاء في عنوان الورقة: «اقتراحات لتعديل القانون 17 لعمال القطاع الخاص الحد من تعسف رب العمل، وزيادة الأجور الدورية، مع حق الإضراب». إنها ثلاث قضايا أساس تتلخص في موقف واحد، ودونه لن تتمكن الطبقة العاملة من تحقيق القضيتين الأخريين وهي: حق الإضراب للطبقة العاملة السورية، هذا الحق المغيّب منذ عقود من الزمن، والذي بسبب غيابه شبه الكلي فقدت الطبقة العاملة إمكانات انتزاع حقوقها الأساسية، بما فيها حقها بزيادة الأجور التي تتناسب مع وسطي الأسعار، وهذه مهمة اللجنة الوطنية للحد الأدنى للأجور المغيبة عن ساحة الفعل الحقيقي، من أجل زيادة أجور العمال، كما نص عليه القانون، وحتى تكون هذه اللجنة فاعلة لا بد من تغيير قوامها وأن تكون قراراتها توافقية، وليست بالتصويت باعتبار تركيبتها الغالبة من أرباب العمل، حتى لو كان فيها طرف أو

أطراف من الحكومة فهذا لا يغير من واقعها في شيء والبديل عن هذه التركيبة، أن تكون ثلاثية من أطراف الإنتاج: حكومة، وممثلي العمال، وممثلي أرباب العمل، كي لا تضيق «الطاسة» وتصبح القرارات لصالح الطرف الغالب في تعداد اللجنة. إن المطالبة بأن يتضمن تعديل القانون حق الإضراب المهني كما أسمته الورقة المنوه عنها، لا بد أن يترافق معه إجراء تعديل جذري على قانون التنظيم النقابي من حيث تعزيز الحريات النقابية والديمقراطية، باعتبارها المدخل الفعلي لوصول قيادات عمالية قادرة على حمل المهام الكفاحية، وقادرة على مواجهة الصعاب وتجاوزها بما يحقق المطالب العمالية المختلفة، وهذا سيتم عند تضمين التعديلات الضرورية على صلاحيات اللجنة النقابية كقائد فعلي في موقعها، ولها صلاحية اتخاذ القرار المناسب للدفاع عن حقوق العمال في تجمعها، وأن تكون مرجعيتها الهيئية العامة، والمفترض النص على دورها في الموافقة على ما تقوم به اللجان الإقليمية بما فيها سحب الثقة من اللجان إذا لم تكن قادرة على القيام بدورها كمثل ومداخ عن حقوق العمال. إن النقاش والعمل على تعديل حقيقي لقانون العمل، لا بد أن يستمر ويتوسع مع أصحاب المصلحة الحقيقية، وهم: العمال وبأشكال مختلفة!

النقاش والعمل
على تعديل
حقيقي لقانون
العمل لا بد أن
يستمر ويتوسع
مع أصحاب
المصلحة
الحقيقية وهم:
العمال وبأشكال
مختلفة!

النقابة تطالب والحكومة ترفض!

من 19 ألفاً إلى 45 ألفاً !!

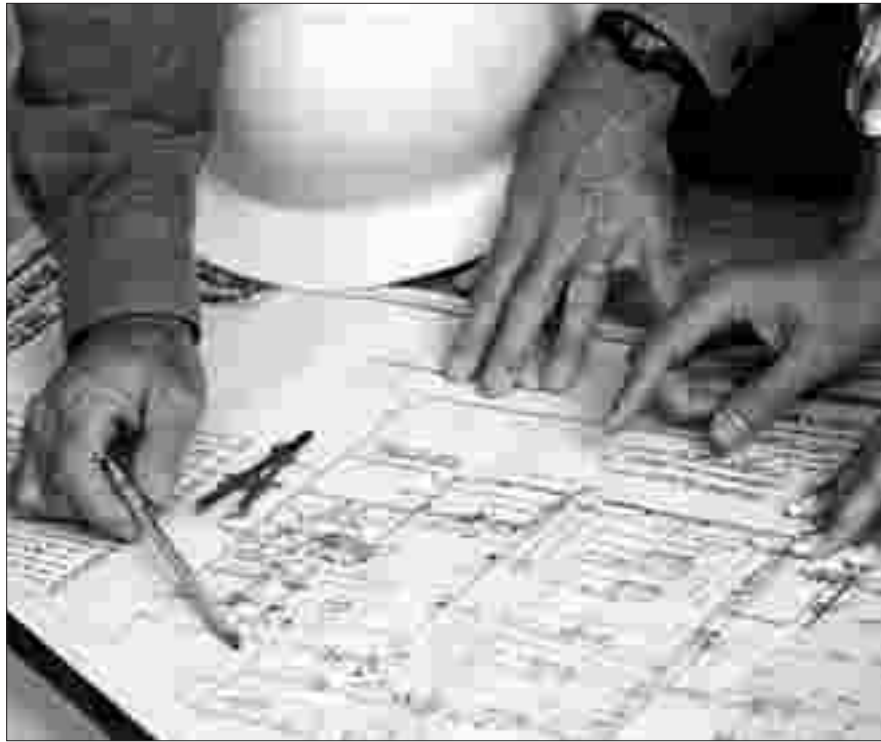
■ ميلاد شوقي

أعلنت المؤسسة العامة للإسكان نيّتها عن تخصيص 1209 مسكن الشهر المقبل، للمكثّبين على مشروع السكن العمالي في عدرا في ريف دمشق، وتتحدث بعض المصادر على أن المؤسسة العامة للإسكان تنتظر قراراً من رئاسة مجلس الوزراء لتسيير المساكن، في السكن العمالي، الذي قد يصل سعر المتر فيه إلى 45 ألف ليرة أو 35 ألف ليرة في أحسن الأحوال، مع العلم أن سعر المتر كان في الدفعة الأولى التي سلمت عام 2008 قد وصل إلى 19 ألف ليرة سورية فقط، مع الإشارة إلى أن هذه الأبنية التي ستخصص في نهاية هذا العام مبنية قبل الأزمة، وكان من المفترض تخصيصها منذ سنوات، فكيف ستتم رفع التكلفة على العامل وعلى أي أساس؟ وما ذنب العامل حتى يتحمل ضريبة تأخير المؤسسة في عمليات التخصيص والتسليم؟ أم أن المؤسسة العامة للإسكان تسعى إلى الربح والإثراء على حساب العمال من خلال رفع أسعار السكن العمالي.

حتى الأبنية التي تعرضت للتخريب وتحتاج إلى إعادة تأهيل، ألا يجب أن تتحمل الدولة تكلفة ترميم تلك الأبنية، كتعويض عما أصاب منازل العمال من ضرر كبيرهم ممن يحصلون على تعويضات نتيجة للعمليات العسكرية؟ إن هذا ما سيؤدي عملياً إلى رفع قيمة الأقساط الشهرية التي يدفعها العامل وستصل إلى نصف الراتب أو أكثر تقريباً، وبالتالي يتحول حلم العامل أو الموظف إلى عبء مالي آخر يثقل كاهله، وكابوس جديد يضاف كوابيسه.

لقد أقر المجلس الأعلى للتخطيط ميزانية 13 ملياراً للمؤسسة العامة للإسكان فقط أي: أقل بخمسة مليارات مما طلبته المؤسسة لعام 2018 فهل تسعى الحكومة إلى تعويض المؤسسة من جيوب العمال كعادتها؟

وبالرغم من احتمال رفع المؤسسة لسعر العقارات في السكن العمالي، فإن العمال ينتظرون بفرار الصبر تخصيصهم بالمساكن، لعلمهم يرون الحلم الذي وعدوا فيه لسنتين، ولعل توزيع المساكن يحل مشاكل النزوح ويخلص العمال النازحين من الإيجارات المرتفعة التي تآكل دخولهم وأكثر، ويخلصهم من تجار العقارات والسامسة.



والجهات المسؤولة لبحثها، وإيجاد حل مناسب يخفف العبء عن هذه الشريحة التي باتت غير قادرة حتى على العيش، ولو حلاً مؤقتاً، بانتظار الحل السياسي، وبدء مرحلة الإعمار، التي يجب أن تكون بقدرات وخبرات أبناء الوطن أولاً، وليس كما تخطط العديد من الجهات الخارجية والداخلية، لوضع خطط ومشاريع إعادة الإعمار من أجل النهب، وليس من أجل إعمار الوطن، وقسم منها كانت من الجهات المسؤولة عن الفساد سابقاً، وأصبحت تتعامل مع الإسكوا وغيرها!!

الاختصاصات المختلفة! وحول إمكانية أن تقوم الحكومة، بمساعدة النقابة مادياً، لمساعدة زملاء، توجهت قاسيون بالسؤال مرة أخرى لعضو المكتب التنفيذي، الذي أكد: «نحن نطالب، لكن الحكومة لا تستجيب». علماً أنه جرت سابقاً محاولة من حكومة الحلقى لإلغاء التزام الدولة بتعيين وفرز المهندسين للدوائر الحكومية، وكان للنقابة دور مهم في منع ذلك. قاسيون تنقل معاناة أصحاب المكاتب الهندسية، والخريجين الجدد، وتضعها أمام النقابة

توزيع شيء على المهندسين، ومن المعروف أن حصة كل مهندس حوالي 1200 متر سنوياً، وسابقاً كان البعض يغلق حصته خلال أشهر، بينما البعض الآخر تمضي السنة ولا يستهلك ربعها أو نصفها، وذلك مرتبط بظروف العلاقات والفساد، قبل الأزمة. فكيف الآن نتيجة قلة الأعمال وازدياد الفساد، حيث أصبح جزء كبير من شريحة المهندسين بلا عمل من أصحاب المكاتب الهندسية؟ وللعلم في محافظة دير الزور حوالي 300 مكتب تقريباً متوقفة جميعها، وكل مكتب فيه مهندسون من

اشتكى لقاسيون عدد من خريجي كلية الهندسة الجدد، من الاختصاصات المختلفة من أبناء المحافظات الشرقية، المهجرين حول عدم إمكانهم التسجيل في المكاتب الهندسية في دمشق أو حتى في محافظاتهم، لفترة التمرين المفروض عليهم، ومدتها ثلاث سنوات، لمن يود منهم افتتاح مكتب لاحقاً، وعليهم البحث عن مكتب هندي، وفي هذا شبه استحالة لتوقف المكاتب الهندسية عن العمل، كما أن فرص العمل في القطاع الخاص ضئيلة.

قاسيون تابعت الموضوع، والتقت بأحد أعضاء المكتب التنفيذي لنقابة المهندسين، الذي أكد:

«إن أي مهندس يجب أن يتمرن في محافظته التي فيها تنظمه النقابي، وبالنسبة لأبناء المحافظات الشرقية، ومنها دير الزور، المكاتب الهندسية متوقفة حكماً بسبب ظروف الدمار خلال الأزمة وليس الإعمار، ويمكن للمهندس أن ينقل تنظيمه النقابي مثلاً إلى دمشق أو ريفها»

من جهة أخرى، توقف المكاتب الهندسية عن العمل نتج عنه، توقف إيراداتها للنقابة عن إنجاز مخططات وأعمال إنشائية أو الإشراف عليها التي كانت توزع ربعياً، ولأن الناتج صفر، فلا يمكن

الطبقة العاملة



الأردن- عمال الأردن كلنا القدس

تظاهر ثلاثة آلاف عامل من عمال الموانئ في الأردن يوم 11 تشرين الثاني، احتجاجاً على قرار الرئيس الأمريكي، الذي اعترف فيه بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ونقل السفارة الأمريكية إليها، فيما أطلقت البواخر والسفن في موانئ العقبة جنوب الأردن صافراتها احتجاجاً على القرار، وحمل العمال الأعلام الأردنية والفلسطينية وشعارات «القدس العاصمة الأبدية لفلسطين»، «كلنا القدس» و«فلسطين عربية من النهر إلى البحر»، كما ردد العمال هتافات تؤكد على عروبة القدس وضرورة وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني، واستمرار الاحتجاجات حتى تعود الولايات المتحدة عن قرارها الذي وصفوه بـ «الأرعن».



تونس- عمال تونس القدس لنا

نظم يوم 8 تشرين الثاني الاتحاد التونسي للشغل تظاهرة حاشدة، انطلقت من أمام مقر الاتحاد التونسي للشغل، في وسط العاصمة تونس وشارك الآلاف من العمال فيها، ومحامون وقضاة وطلاب مدارس وجامعات وجابت شارع الحبيب بورقيبة ومحمد الخامس أكبر شوارع العاصمة. كما صرح أمين عام اتحاد تونس للشغل: «هذه مسيرة وطنية تجسد إرادة الشعب التونسي، وأن القضية الفلسطينية في وجدان حر متاصل في العالم، وخاصة في الشعب التونسي، الذي يعتبر القضية الفلسطينية هي الجوهرية والأساس في كل قضاياه القومية العربية، خاصة فيما يتعلق بحقه في استرداد حقوقه».



مصر- النقابات نقل السفارة إرهاب دولي

أعلنت النقابات المهنية يوم 8 تشرين الثاني، رفضها التام والقاطع لقرار الرئيس الأمريكي بنقل سفارة بلاده إلى القدس، واصفة هذا القرار بالإرهاب الدولي الواجب مقاومته، ورداً على القرار، أعلنت النقابات مقاطعة المنتجات الأمريكية، وطالبت بطرد السفير الأمريكي والسفير الصهيوني من مصر، كما قررت رفع العلم الفلسطيني على مقرات النقابات المهنية كافة وتشكيل لجنة تحت اسم «لجنة تحرير فلسطين» في كل نقابة تعمل على توعية أعضائها بحقيقة الصراع العربي الصهيوني، وبمخاطر القرار الأمريكي، ومخاطبة النقابات المهنية في العالم لإعلامهم بموقف النقابات المصرية والعربية، ودعوتهم إلى اتخاذ مواقف مشابهة من قرار ترامب، ورفع قضايا في المحاكم الدولية ضد قرار الرئيس الأمريكي.



فلسطين المحتلة- اتحاد عمال فلسطين

دعت الأمانة العامة للاتحاد العام لعمال فلسطين يوم 7 تشرين الثاني، إلى حراك شعبي وجماهيري واسع دفاعاً عن مدينة القدس في وجه الغطرسة الأمريكية والصهيونية، مؤكدة أن القدس عاصمة دولة فلسطين، وأن محاولة المساس بالمكانة القانونية والسياسية لمدينة القدس من قبل الإدارة الأمريكية يفرض على مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة مسؤولية عاجلة لحماية قراراتها المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني، وجاء في البيان: أن الشعب الفلسطيني وطنيعة المناضلة من أبناء الطبقة العاملة سيواجهون سياسات وإجراءات الاحتلال والإدارة الأمريكية المتطابقة معاً منهجاً وسياسة، وأن شعب وعمال فلسطين لن يرضخوا للسياسات الإمبريالية ومواقف هذه الإدارة المتصهينة فالقدس كانت وستبقى عاصمة دولة فلسطين.

عمال النظافة تحت رحمة الشركات الخاصة!



من أول السطر

■ نبيل عكام

الحماية في القطاع غير المنظم

ظاهرة القطاع غير المنظم، تعتبر من القضايا التي يجب على صانعي السياسات الاقتصادية في المرحلة القادمة من إعادة الإعمار الاهتمام بها، وخاصة لانتشارها بشكل واسع، وتدني مستويات الأجور وفيها. فطبيعة نظام السوق في البلاد لها دور كبير في نمو القطاع غير المنظم لأسباب مختلفة.

أقر مؤتمر العمل العربي في عام 2014 التوصية رقم 9 / بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم. وقد عرفت التوصية القطاع الاقتصادي غير المنظم: إنه مجموع العمال والوحدات التي تمارس أنشطة اقتصادية وتنتج سلعاً، أو تقوم بتوزيعها، أو تقدم خدمات. ولا تشملها الحماية التشريعية أو الاجتماعية، أي: لا يخضعون لتشريعات العمل، أو التأمينات الاجتماعية.

لقد أكدت المادة الرابعة من التوصية: على الدولة أن تضمن للعاملين في القطاع الاقتصادي غير المنظم، المستويات الدنيا للحماية الاجتماعية، من الرعاية الصحية الأساسية وإعانة الأطفال، والمعاش في حالات العجز الدائم والوفاة والشيخوخة، بما فيها التعليم الأساسي، وذلك بما يؤمن لهم حياة كريمة. وكذلك لابد للتنظيم النقابي أن يضمن تمثيلهم والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم.

أما المادة السادسة من التوصية، فقد ركزت على دور الدولة في ضمان الحماية الضرورية للمرأة العاملة، بما يتناسب مع ظروف العمل وطبيعته في هذا القطاع الاقتصادي غير المنظم.

فمن واجب الدولة، العمل على إدماج هذا القطاع غير المنظم في القطاع الاقتصادي المنظم، ولو بشكل تدريجي، وذلك خلال تشميل فئات هذا القطاع كلها، بالتشريعات العمالية الصادرة، وضمهم إلى مظلة التأمينات الاجتماعية. وهنا يجب ألا ننسى دور النقابات وواجبها اتجاه هذه المهمة، باعتبارها المدافع الأول والأهم عن العمال كافة في البلاد.

والسؤال المهم: هل تقوم النقابات هنا بالدور المنوط لها، في الضغط على الحكومة لاتخاذ تلك التدابير والإجراءات اللازمة لذلك؟ وأهمها: حماية الأجور ومراعاة حدتها الأدنى بما يتناسب مع توفير العيش الكريم لعمال.

وركزت المادة 10/ من التوصية على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالقطاع غير المنظم وتحليلها، ومعرفة عدد العمال وحركة دورانها، وعدد المنشآت مختلفة النشاط الاقتصادي وطبيعة عملها. وتقدير مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وقياس معدل الفقر والبطالة.

وعلى الدولة من خلال جهاز تفتيش العمل، متابعة هذا القطاع وإيجاد الأسس والقواعد التي تضمن حقوق العمال، في إطار عملية التهديد لدمجه في القطاع المنظم.

شركات عدة بأسماء براقة معظمها باللغة الإنجليزية، وجدت طريقها إلى قطاع الخدمات السوري، فمُنذ فترة ما قبل الأزمة بدأ الظهور الأول لشركات التنظيف التي تتبع لمتعهدين من القطاع الخاص وتقدم خدماتها في المرافق المختلفة، وإن كان نشاطها في بادئ الأمر مقتصرًا على الجهات الخاصة، فإنها اليوم أخذت في الانتشار، إذ باتت بالنسبة للحكومة طريقاً مُمهداً للخصخصة ودعم أصحاب رؤوس الأموال على حساب المفقيرين، إلى جانب أنها تلقى عن كاهل الحكومة مسؤولية توظيف عمال دائمين لهم حقوقهم في التعويضات والتأمينات والراتب التقاعدي، ليتم اختيار التعاقد مع شركات النظافة الخاصة كبديل مجز وأقل تكلفة رغم ما يحمله هذا القرار من تبعات، إذ يترك عشرات الأسر تحت رحمة متعهد قد يتخلى عن عمله في أية لحظة ودون أن يقدم لهم أي تعويض مستفيداً من القانون رقم 17 سيء الصيت والمعروف بتواطئه العلني مع أرباب العمل.

■ غزل الماغوط

اليوم، تعمل شركات التنظيف الخاصة في الكثير من المنشآت كالمشافي، مثل: مشفى المجتهد ومشفى المواساة، والسكن الطلابي، كما في المدينة الجامعية بدمشق، والشركات والحدائق وحتى الطرقات، في ما يبدو أنه إزاحة متأنية للقطاع الحكومي من أماكن تواجده، وإحلال القطاع الخاص كبديل له، وهو ما يلاحظ في مناحي الخدمات المختلفة وليس في جانب النظافة فقط، إذ يذكرنا بالشركات الخاصة للنقل الداخلي، وشركات تقديم الخدمة الطبية «المتعارف عليها باعتبارها شركات تأمين»، وصولاً إلى ما آلت إليه المؤسسة العامة للاتصالات بعد إلحاقها بالقطاع الخاص أيضاً. ويبدو أن القائمة ستطول؟

اليوم، تعمل شركات التنظيف الخاصة في الكثير من المنشآت كالمشافي، مثل: مشفى المجتهد ومشفى المواساة، والسكن الطلابي، كما في المدينة الجامعية بدمشق، والشركات والحدائق وحتى الطرقات، في ما يبدو أنه إزاحة متأنية للقطاع الحكومي من أماكن تواجده، وإحلال القطاع الخاص كبديل له، وهو ما يلاحظ في مناحي الخدمات المختلفة وليس في جانب النظافة فقط، إذ يذكرنا بالشركات الخاصة للنقل الداخلي، وشركات تقديم الخدمة الطبية «المتعارف عليها باعتبارها شركات تأمين»، وصولاً إلى ما آلت إليه المؤسسة العامة للاتصالات بعد إلحاقها بالقطاع الخاص أيضاً. ويبدو أن القائمة ستطول؟

مشفى المجتهد

عمال النظافة في مشفى المجتهد نموذج لحال العاملين تحت رحمة القطاع الخاص الخدمي، إذ يشكون سوء المعاملة وضغط العمل الدائم، ويروي أحدهم: أنه اضطر لترك العمل والعودة إليه مراراً بسبب ما لقيه من معاملة سيئة. مؤكداً: أنه ما كان ليستمّر في العمل لولا الحاجة الماسة إلى النقود، ويوضح بقوله: «أعمل من الساعة صباحاً حتى

وينتهي بطردهم من العمل، وخسارة دخلٍ هم في أمس الحاجة إليه.

المواساة.. شجون مشابهة!

مقارنة بالمجتهد قد يبدو مستشفى المواساة أقل سوءاً من حيث ظروف عمال النظافة فيه والتابعين أيضاً لإحدى الشركات الخاصة، ولا يمكن الجزم على وجه التحديد ما إذا كان حال العمال هنا أفضل أم أنهم أكثر تحفظاً فحسب، حين يتعلق الأمر بالحديث عن ظروفهم، حيث تروي إحدى العاملات: أنها تبدأ عملها من الساعة السابعة صباحاً وحتى الثالثة ظهراً، مع يومي عطلة فقط خلال كل شهر، وذلك لقاء أجر أقل من 25 ألف ليرة، وأن الشركة تتكفل بجانب اللباس والغذاء والمواصلات، إلا أن جردة سريعة لهذا الواقع تكفينا كي ندرّك أن هذا الأجر لن يكفي العامل أكثر من بضعة أيام مطلع كل شهر، وأنه يستحيل بمبلغ كهذا أن يكون أجراً منصفاً لمن يعمل ثماني ساعات يومياً ولا يحظى بعطلة إلا مرة كل 15 يوماً.

ما تحدث عنه عمال النظافة في الشركات الخاصة، كان محملاً بالمعاناة والظلم، لكن ما أسروه في نفوسهم خشية إدارة هذه الشركة أو تلك، هو لا ريب أشد قسوة وصعوبة، فما أجبرهم على المر... كما يقال: إلا الأمر.

الخاصة في عملهم، وهي حال سائر العمال الذين يعملون تحت رحمة الشركات الخاصة، إلا أن وضعهم أفضل مما نحن عليه».

مهنة خطيرة!

من المعروف أن المشفى مزدهم، حيث يستقبل مئات الأشخاص يومياً بين مرضى ومرافقين لهم، ويخدم مدينة دمشق وريفها، لذا فهو بحاجة لجهود جبارة لإبقائه نظيفاً وخاضعاً لشروط التعقيم المثلى، بما يضمن سلامة رواده وكادره من أية مرض أو عدوى محتملة، ورغم ذلك ومع أن عمال النظافة يتعاملون مع مخلفات خطيرة، سواء في أروقة المشفى أو غرف العمليات أو المخابر، إلا أنهم لا يعملون بوصفهم مزاولين لمهنة لها خطورتها، ولا يتلقون أية تعويضات لقاء الإصابات المحتملة التي قد يتعرضون لها، بحكم عملهم، كما أن لباسهم العمالي يقتصر على رداء بسيط يحمل شعار الشركة، وليس ذا نفع يذكر، أما القفازات التي يفترض أن يكون ارتداؤها لزاماً على أي عامل فلا أثر لها.

ورغم معاناتهم وتعدد همومهم، إلا أن أغلب عمال النظافة في الشركات الخاصة متحفظون ويرفضون التحدث عن ظروفهم، خوفاً من أن يصل الأمر إلى مراقبي الشركة،

الثانية عشرة ليلاً، لقاء خمسين ألف ليرة، مع العلم أنني أنام في المشفى بصفة مقيم، حيث يمكن استدعائي للعمل في أي وقت حتى لو كان ليلاً، كما أنه ليس لدي أي يوم عطلة على امتداد الأسبوع».

ويعاني العمال أيضاً من عدم وجود مكان مخصص للمنامة، حيث يتوجب عليهم النوم أينما أتيح لهم، أما الوجبات التي يحصلون عليها فهي لا تكفي لإشباع طفل «كما يؤكد أحدهم»، كما أن استراحة الطعام هي الوقت الوحيد المتاح للراحة خلال فترة العمل، التي تتجاوز 16 ساعة يومياً.. ظروفنا صعبة، يؤكد العمال أن دافعهم الوحيد لتحملها هو: تردي وضعهم المعيشي وانعدام وجود بدائل أفضل.

للخاص معاملة خاصة!

من يزور مشفى المجتهد، يمكن أن يلاحظ تردي جودة خدمات النظافة التي تقدمها الشركة، والسبب هو: عدد العمال القليل قياساً بالأعباء الكبيرة المنوطة بهم، ويقول أحد العمال: «لو قارنا الحال هنا بما هو عليه في مشفى الفحاء لوجدنا خدمات النظافة والعناية هناك أكبر بكثير، حيث يحظى العمال بظروف أفضل من حيث الأجور والأماكن المعدة للنوم، وسائر الشروط التي تحفظ كرامة العامل، لا شك أن لأولئك العمال ظروفهم ومتاعبهم

جميل: ذاهبون إلى خط النهاية.. ولا نستغرب التعقيدات



أجرت قناة «العربية/الحدث» يوم الخميس 14/12/2017، حواراً مع رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قري جميل، للحديث حول موقف المنصة من نتائج الجولة الثامنة في المفاوضات السورية في جنيف.

المعارضة تعمل لسحب ذرائع النظام

لدى سؤاله حول التعقيدات التي ظهرت في الجولة الثامنة من المفاوضات، أكد جميل أن: «سبب التعقيدات عملياً، هو الوصول إلى خط النهاية الذي ستبدأ بعده مفاوضات حقيقية تفضي إلى تنفيذ القرار الدولي 2254. وتابع: «أنا لا أستغرب التعقيدات، ولا أستغرب رفع السقف، ولكن كل هذا يجب أن نفهمه ونتفهمه ونسعى إلى حله. النظام بذهابه إلى مفاوضات مباشرة سيقدم تنازلات مؤلمة بالنسبة إليه، ولكن النظام مع الأسف يستخدم بعض الأغلاط التي ارتكبت من قبل المعارضة، وخاصة في بيان «الرياض2»، الذي حذرنا منه، وقلنا: إن بعض النقاط التي اعترضنا عليها ستستخدم كذريعة من أجل تأخير الدخول في المفاوضات المباشرة وهذه الحقيقة أصبحت واضحة، ونحن بالوفد المشترك نناقش السبل التي يمكننا من خلالها سحب هذه الذريعة، ولمعلوماتكم فقد صدر بيان صحفي عن المكتب الإعلامي لهيئة التفاوض المعارضة، لهجته إيجابية تفيد أن وفد المعارضة سيستطيع الذهاب بخطوات إلى الأمام، والآن نبحث خطوات إيجابية أيضاً، في اتجاه سحب الذرائع من يد النظام بعدم الذهاب إلى المفاوضات».

دي مستورا يتحمل مسؤولية..

حول ما يتعلق بدي مستورا، وموقفه من المفاوضات في مؤتمره وتحمله النظام سبب ما ألت إليه الأمور، قال جميل: «دي مستورا كان في الرياض وما جرى هناك كله كان تحت عينيه. لماذا لم يرقم بأية خطوة وبأي تحرك وبأي نشاط لمنع هذه الذريعة من التسلل إلى البيان الختامي لمؤتمر الرياض؟ والآن يقول لنا أن النظام يستخدمها ذريعة دي مستورا يتحمل المسؤولية رقم واحد في ما حدث. «الرياض 2» مهم من جهة، وسيء من جهة أخرى، شكّل وفداً واحداً للمعارضة، ولكن هذا الوفد ذهب ببيان نحن اعترضنا على قسم منه، وقلنا: أنه سيستخدم كذريعة وهذا الذي حدث، إذا دي مستورا لم يبذل أي جهد بالرغم من تحذيرنا له هناك، أن يلعب دوره المطلوب كمشرف من قبل مجلس الأمن على هذه العملية. كان صامتاً متفجعاً اتكالياً انتظاريّاً. ثانياً: الخارجية السعودية - لا أريد أن أسوء الظن - ولكن بالتركيب التي قام بها مؤتمر الرياض فقدت التحكم بأحسن الاحتمالات لنتائج هذا المؤتمر، والآن يقول لي البعض: أن الخارجية السعودية غير راضية تماماً عن هذا البيان، ولكن الذي صنع هذا المؤتمر ليس أنا ولا أنت، الذي صنع هذا المؤتمر أناس آخرون هم يتحملون مسؤولية مخرجاته. ثالثاً: وفد المعارضة كان يتمتع بلغة شعبية ثورية لا علاقة لها بالواقع، كل هذه الأمور معاً أعطت النظام الحجة ليقول ما يقول، يجب سحب الذريعة.. «أنا تنبأت بموقف بشار الجعفري عندما كان مؤتمر الرياض جارياً، وقلت لهم: حذار من هذا الموقف لأنكم ستعطون النظام حجة شرعية من أجل تأخير بدء المفاوضات،

لذلك نحن أعطينا النظام الذريعة، وتعريف ما معنى الذريعة، الذريعة تعني سبباً غير حقيقي».

بيان المكتب الإعلامي نصف خطوة..

في رده على سؤال حول موقف النظام لو أن شرط الرحيل المسبق لم يرد في بيان الرياض، أكد جميل: «في السياسة لا يوجد كلمة لو، على الأقل كنا أسقطنا ذريعة، وكنا انتظرنا ذرائع أخرى إذا كانت ستظهر. الآن نحن واقفون عند الذريعة الأولى، ولا نستطيع أن نزيحها مع أنه دعيني أقول لك الحقيقة: أن وفدنا المشترك من المنصات الثلاث أصدر أول البارحة استشعاراً منه بالخطر بياناً صحفياً عبر المكتب الإعلامي، لهجته إيجابية ونحن أيدناها، وأنا اليوم تحدثت مع الزملاء في الوفد، أنه يجب أن نقوم بخطوة، لم يعجب النظام لأنه مكتب إعلامي، وليس بياناً باسم الوفد ولكن عندما يأخذ الوفد موقفاً واضحاً وصريحاً سيسقط الذريعة، كانت البيان نصف خطوة، المطلوب خطوة أكبر وأجراً من أجل إسقاط هذه الذريعة، بانتظار ذرائع أخرى إذا كانت موجودة كي نلحقها واحدة واحدة، وأنا أفهم موقف النظام بموضوع الذرائع لأن النظام مضطر أن يقدم تنازلات مؤلمة، ومن هنا هذا الاستعصاء الجاري، لذلك أنا قلت: أن هذا كله دليل أننا ذاهبون إلى خط النهاية، وخط النهاية فيه تعقيدات وهذه إحدى التعقيدات التي يجب تذليلها، إلى الآن لم نرقم بالإجراءات الكافية والخطوات الضرورية والشجاعة من أجل تذليلها، أنا أرى الآن هناك تفكيراً جدي للقيام بخطوات جريئة باتجاه تذليل العقبات كلها وسحب الذرائع من النظام».

المعارضة تنتقل

إلى مواقف أكثر واقعية

في تعليقه على مسألة عدم إبداء النظام أية

إيجابية في التعاطي مع المعارضة، أوضح جميل: «وإن لم يبد، ما المشكلة؟.. نحن منصوص علينا بقرار مجلس الأمن، أنا لا أنتظر رضى النظام، المطلوب مني أن أوفر الأجواء التي لا تسمح بإعطائه الحجة والذريعة من أجل تعطيل المفاوضات، ولكن المشكلة والمضحك المبكي في هذا الوضع أن وفد المعارضة هو الذي يعطي النظام الذرائع».

وفي توضيح ما قاله حول التوجه الإيجابي عند وفد المعارضة، بيّن جميل: «يجري نقاش حول الموضوع، ولم نصل حتى الآن إلى صيغ نهائية ولكن فترة الجولة هذه سمحت لفصائل المعارضة الموجودة في الوفد أن تفهم بعضها البعض أكثر فأكثر، وأن تنتقل شيئاً فشيئاً إلى مواقف أكثر واقعية، ونأمل أن الأيام القادمة ستشهد تطورات هامة في هذا الاتجاه».

وأضاف «يلزمها وقت أكثر ومشاورات أكثر لا يوجد وقت الآن والآن الناس كلهم تحت ضغط الفعل، ورد الفعل يلزمها بعض الهدوء يومان ثلاثة، واعتقد أننا سنصل إلى نتائج إيجابية».

وحول الانتقادات التي وجهت لدي مستورا، قال جميل: «دي مستورا بسيط، ومصير الوسيط أن يتلقوا انتقادات من الأطراف جميعهم، ولكن أنا قلت انتقاداً هاماً جداً، وهو أنه لو أحسن التصرف في الرياض2، لما كنا وصلنا إلى هنا، الآن هو ينتقد الجميع، ولكن ما يجري اليوم ساهم بشكل مقصود أو غير مقصود بصنعه وأنا أقول ذلك بشكل موضوعي وليس قصدي الانتقاص منه ومن دوره».

«سوتشي» فكرة قيد الدراسة

وفيما يخص «سوتشي»، أكد جميل: «ليس لدي أية معلومات، وإلى الآن لم يتلق أحد أية دعوة رسمية، وليس هناك أي وضوح

حسب التصريحات الرسمية الروسية لا عن المكان، ولا عن الزمان، هذا الموضوع ما زال فكرة قيد الدراسة وليس هناك شيء ملموس، وهناك أناس يقومون بضربات استباقية من «بعبع» سوتشي لا أعرف لماذا هم متخوفون منه»... «ليس لدي موقف من مؤتمر «سوتشي» لأنه إلى الآن ليس لدي شيء ملموس، ونحن نعمل بالسياسة على أساس المواقف الملموسة وليس على أساس مواقف افتراضية واحتمالات افتراضية».

وفي جواب له على سؤال حول احتمال وجود جولة قريبة، أكد جميل أن: «الأمور ذاهبة إلى حل سياسي، وجنيف قدر لا مفر منه، هو المكان الوحيد في نهاية المطاف من أجل تنفيذ القرار الدولي 2254، الطرق كلها تؤدي إلى جنيف سواء ذهبنا إلى «سوتشي» أم لم نذهب، وأستانا تؤدي إلى جنيف لذلك جنيف قدر لا راد له، أحياناً يلزمه إنعاش وتقوية بمسارات إضافية وهذا ممكن أن يحصل ولا أعتقد أن هناك مانعاً من ذلك».

السوريون خصوم سياسيون... لا أعداء

حول نشاطات المعارضة، أوضح جميل: «نتابع النقاشات والاجتماعات، وشهدنا في الفترة الأخيرة ليس فقط كسر للجليد، وإنما ذوبان للجليد بين أطراف المعارضة السورية. أصبحنا أكثر انفتاحاً على بعضنا البعض رغم الخلافات الموجودة وما زالت موجودة، ولكن أصبحنا على الأقل نسمع بعضنا البعض، وأريد أن أقول كلمة أخيرة، أننا وصلنا إلى نتيجة محصلة وهي أن السوريين يجب أن يتعاملوا مع بعضهم كخصوم سياسيين، وليس كأعداء، الإعداء هم الإرهاب الموصوف دولياً والعدو الإسرائيلي، كل ما عدا ذلك هو خصومة سياسية يجب أن نحسن التعامل فيها، وأن نتعامل مع بعضنا البعض على هذا الأساس».

السوريين يجب ان يتعاملوا مع بعضهم كخصوم سياسيين وليس كأعداء الإعداء هم الإرهاب الموصوف دولياً والعدو الإسرائيلي

منصة موسكو: غايتنا الوصول إلى المفاوضات المباشرة



أجرى أعضاء منصة موسكو للمعارضة السورية، وأعضاء وفد المعارضة المفاوض إلى جنيف، لقاءات إعلامية عدة خلال الأسبوع الفائت، وذلك للحديث حول المعطيات الجديدة فيما يخص الجولة الثامنة من جنيف، والحل السياسي للأزمة السورية. فيما يلي، نقدم أبرز الأفكار والردود التي حملتها تلك اللقاءات..

الوفد الواحد تقدم في مسار جنيف

حول ما حققته الجولة الثامنة من جنيف، أوضح عضو وفد المعارضة المفاوض في جنيف، مهني دليقان في 2017/12/14: «لا نستطيع القول أن شيئاً فعلياً قد تحقق من هذه الجولة كمحصلة نهائية، ولكن هناك بعض التقدم الذي جرى على الأقل في مسألة تشكيل وفد واحد للمعارضة، وزيادة درجة الانسجام ضمن هذا الوفد: ولكن غايتنا في النهاية هي: الوصول إلى المفاوضات المباشرة، وهذا ما لم نصل إليه حتى هذه اللحظة. وتابع: «في الحقيقة ما جرى هو التذرع في مسألة الشروط المسبقة والتذرع في بيان الرياض. نحن قلنا منذ البداية: إن النظام سيتذرع في هذه المسألة وللأسف جرى ما قلنا عنه، رغم أن وفد المعارضة حاول أن يسير خطوة إلى الأمام من خلال التصريح الصحفي للمكتب الإعلامي للوفد التفاوضي قبل يومين، إن ذكرتم ذلك التصريح، كان التصريح واضحاً أن الوفد موجود للنقاش على أساس مرجعية 2254 ودون أية شروط مسبقة ودعونا الوفد الحكومي للانخراط في عملية المفاوضات المباشرة على هذا الأساس».

التنازلات للشعب السوري فقط..

وفي التعليق على تصريحات رئيس وفد الحكومة بشار الجعفري حول الاتهامات الموجهة للمعارضة، أكد دليقان: «في الحقيقة إن هذا النوع من التصريحات غير مفيد إطلاقاً، في النهاية سنصل إلى طاولة مفاوضات مباشرة، وهذه اللغة هي لغة غير جيدة، وفي النهاية نحن جميعنا سوريون، والعلاقة بين السوريين ينبغي أن تكون

علاقة سياسيين وليسوا أعداء، وبالتالي هذا الكلام بالصد من الحل السياسي وهو لا يرتقي إلى الضرورة الملحة التي نحن أمامها الآن لإنهاء الكارثة الإنسانية، التي نحن فيها، والدخول إلى عملية التغير الجذري المطلوبة والمستحقة منذ زمن بعيد. في الأحوال كلها ما جرى حتى الآن هو أن مسألة الشروط المسبقة ما زال التذرع قائماً فيها لأنها لم تحل حتى النهاية، نحن نعمل على سد الثرائع جميعها وسنصل إلى هذه الحالة حيث سندد الثرائع كلها ونذهب إلى المفاوضات المباشرة، ونفهم أن في الطرف الحكومي يوجد من لا يريد الدخول في المفاوضات المباشرة، لأنكم كما تعلمون بمجرد الدخول في المفاوضات المباشرة سنصل إلى حالة يكون فيها هناك تقديم تنازلات مؤلمة بطبيعة الحال، تنازلات من الأطراف جميعها، وهذه التنازلات المقصود فيها تنازلات عن التصورات الأولية التي كانت موجودة لدى الأطراف كلها، ولكن ما يهمنا فعلاً هو: أن التنازلات التي ستقدم من الجميع ضمن المفاوضات على أساس مبدأ التوافق، هي تنازلات لمصلحة الشعب السوري، وليست تنازلات من المعارضة للنظام أو من النظام للمعارضة».

المطلوب ليس تسجيل النقاط

وتابع دليقان: «دي مستورا يتحمل مسؤولية عما جرى في هذه الجولة، لأنه كان موجوداً في اجتماع الرياض، ولم يتدخل في منع وضع الشروط المسبقة ضمن بيان الرياض، ولذلك لا يحق له كثيراً أن يعلق على هذا الطرف أو ذاك بهذا المعنى، ولكن في جميع الأحوال بما يتعلق في التوقعات،

والضغوطات، أعتقد أن الضغوطات ستمارس على الجميع للوصول إلى طروحات عقائدية وواقعية تسمح للخروج الحقيقي من الأزمة السورية... «المطلوب الآن ليس تسجيل النقاط من طرف على آخر، وإنما المطلوب أن يجرى الضغط على الجميع للوصول إلى المفاوضات المباشرة. هناك من يفكر في عقلية ضيقة في تحقيق انتصارات جزئية، ها هنا تقدم هذا الطرف وكان أكثر إيجابية وها هنا تراجع طرف آخر، ليس همنا. همنا الحقيقي هو: ليس تسجيل النقاط بل حل الأزمة بشكل فعلي، والذهاب إلى مفاوضات مباشرة».

القول بـ«فشل جنيف» بث للروح السوداوية.. وبالرد على سؤال حول «هل فشل جنيف؟» أوضح عضو وفد المعارضة المفاوض إلى جنيف، سامي بيتنجانة، عبر لقاء على قناة «العربية/الحدث»: «أنا ضد هذه الكلمة التي تُردد دائماً على الإعلام «فشل جنيف».. فشل جنيف»، هذا الضخ الإعلامي الذي يبيت الروح السوداوية في هذه المفاوضات، بالطبع المفاوضات دائماً صعبة وبالطبع ما يحصل لن ينتهي بيوم وليلة، على العكس هناك تقدم حصل، اليوم وفد المعارضة هو وفد واحد، وبالطبع هو غير موحد، هناك رؤى متباينة، ولكن اليوم نتناقش ونتحاور معاً وهناك الكثير من المشتركات وهناك عدد من الخلافات، ولكننا على الأقل نحن نلتقي مع الجميع على أننا نريد تطبيق القرار 2254 الذي هو حل للمشكلة السورية، وهو ما سيؤمن البيئة الآمنة وهو ما سيعيد المهجرين. هناك للأسف تيارات متشددة ما زالت في المعارضة، وهناك مخربون كثير وهناك جهات تدعم باتجاه التخريب، وهذا ما ندفع ثمنه اليوم، بصراحة نحن حذرنا كثيراً في منصة موسكو وقلنا: أنه يجب ألا يُطرح أي شرط مسبق قبل المفاوضات، وإلا ستُفسد المفاوضات، ولكن أصر البعض

على الشروط المسبقة وعلى التصريحات الاستفزازية». وبخصوص التقدم في المباحثات مع وفد النظام، تابع بيتنجانة: «للأسف هذا الشيء لم يحصل، وليس هناك تقدم في المحادثات مع وفد النظام، لكن هناك تقدمات حصلت، وما حصل في هذه الجولة قد يكون خطوة للجولة القادمة لتكون أفضل.. لم تحصل الآن مفاوضات مباشرة بسبب أن هناك ذرائع أخذها النظام مما حصل من قبل في بيان الرياض2».

تمثيل

«قوات سورية الديمقراطية» هام

وفيما يتعلق بتمثيل قوات سورية الديمقراطية، بينت المستشارة لدى وفد المعارضة المفاوض في جنيف، عروب المصري: «نحن نتمنى أن يزداد التمثيل لقوات سورية الديمقراطية ولأطراف الكردية جميعها داخل المعارضة وداخل النظام كذلك، ونعتقد أنه يمكن أن يكون هناك زيادة لنسب التمثيل في المرحلة القادمة». وتابع: «إشراك طرف عسكري في جنيف ليس شيئاً جديداً، لأنه سلفاً توجد أطراف عسكرية».

رؤية منصة موسكو واضحة..

وحول المشاورات بشأن الدستور والانتخابات، بين العضو المستشار لدى وفد المعارضة المفاوض فهد حسن: «نحن كوفد شكلنا لجان ونقدم أوراقاً ودراسات، ونقدم رؤيتنا في هذه المواضيع ونضعها بين يدي دي مستورا والفريق الدولي، وننتظر موقف الوفد الحكومي من هذا الموضوع. نحن جاهزون لكل شيء، رؤيتنا وقراراتنا واضحة، جئنا بـ2254 كحد أدنى بالنسبة لنا كنسبة موسكو لنذهب إلى الحل السياسي عبر المفاوضات المباشرة مع وفد الحكومة».

دي مستورا يتحمل مسؤولية أساسية عما جرى في هذه الجولة لأنه كان موجوداً في اجتماع الرياض ولم يتدخل في منع وضع الشروط المسبقة

خط زمني: الجولة الثامنة لجنيف

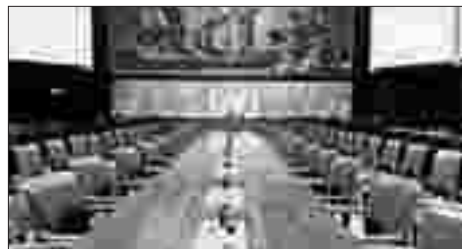
بدأت يوم الثلاثاء 2017/11/28، أعمال الجولة الثامنة من المحادثات السورية السورية في جنيف، برعاية الأمم المتحدة، وللمرة الأولى، شاركت المعارضة السورية بوفدٍ واحدٍ في هذه الجولة. نعرض فيما يلي الخط الزمني لأبرز الأحداث في هذه الجولة...



أبلغت الأمم المتحدة وفد المعارضة السورية في 2017/11/28 بأن وفد الحكومة السورية سيصل غداً للمشاركة في الجولة. قدم دي مستورا إحاطةً حول العملية إلى ممثلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن في جنيف بتاريخ 2017/11/28. أكدت وكالة سانا في 2017/11/28 سفر الوفد الحكومي في اليوم التالي إلى جنيف، برئاسة مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري.



عقد وفد المعارضة السورية والوفد الحكومي السوري في 2017/11/30 جلسة مباحثات منفصلة مع الفريق الدولي في مبنى الأمم المتحدة بجنيف. مدد دي مستورا المحادثات السورية حتى 15 كانون أول في 2017/11/30. وصل الوفد الحكومي إلى مبنى الأمم المتحدة لعقد لقاء ثالث مع دي مستورا في 2017/12/1، وتلى ذلك مؤتمر صحفي لرئيس الوفد بشار الجعفري. صرح عضو منصة موسكو، مهدي دليقان في 2017/12/1 وجود تقدم نسبي في هذه الجولة، وأعقب ذلك تصريح لرئيس منصة موسكو الدكتور قدري جميل يؤكد فيه «الاقتراب من خط النهاية».



وصل الوفد الحكومي إلى مدينة جنيف في 2017/11/29 للمشاركة في الجولة، بتأخير يوم عن الموعد المحدد. التقى المبعوث الدولي ستيفان دي مستورا بالوفد الحكومي في جنيف في تمام الساعة السادسة مساءً 2017/11/29. التقت مجموعة منصة موسكو في وفد المعارضة السورية بالمبعوث الروسي والألماني والإيطالي في 2017/11/29.



أعلن عضو منصة موسكو، وعضو الوفد المفاوض، مهدي دليقان، في 2017/12/5 استمرار الوفد المعارض في الجولة حتى النهاية، رغم تأخر الوفد الحكومي للمرة الثانية عن الجولة. وصل الوفد الحكومي إلى جنيف في 2017/12/10 لمتابعة المشاركة في أعمال الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف بتأخير خمسة أيام عن توقيت بدء الشوط الثاني من الجولة بتاريخ 2017/12/5. عقد وفد الحكومة السورية برئاسة الجعفري جلسة محادثات مع دي مستورا في مقر الأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 2017/12/11. التقى وفد المعارضة السورية بالمبعوث الدولي وفريقه في تمام الساعة الرابعة ظهرًا من يوم الاثنين 2017/12/11.

التقى دي مستورا بالوفد الحكومي في مقر الأمم المتحدة في جنيف في 2017/12/12. عقد دي مستورا يوم الأربعاء 2017/12/13 لقاءً مع وفد الحكومة السورية ووفد المعارضة السورية، وتلا ذلك مؤتمر صحفي للمبعوث الدولي أعلن فيه ختام الجولة الثامنة. أكد عضو منصة موسكو، مهدي دليقان في 2017/12/13 بأن التنازلات التي يجب أن تقدم من الجميع في المفاوضات هي تنازلات للشعب السوري. صرح رئيس منصة موسكو، الدكتور قدري جميل، في 2017/12/13 بأن التعقيدات التي ظهرت سببها «الوصول إلى خط النهاية».

8 آلاف سلعة بمسؤولية السورية للتجارة؟



أعلن رسمياً: أن وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك صدّق على لائحة تخفيض أسعار لأكثر من 8 آلاف سلعة من السلع والمواد الاستهلاكية المختلفة، أعدتها السورية للتجارة.

■ عاصي اسماعيل

لقد أشار القرار إلى أن اللائحة تضمنت تخفيض 1550 صنفاً من المواد الغذائية، بنسبة تراوحت ما بين 10 و 40 % حسب نوعية وصنف المادة و36 صنفاً من الألبسة والبياضات، بنسبة تتراوح ما بين 10 و 50 % و3269 صنفاً من الأدوات المنزلية و289 صنفاً من المواد التحيلية و988 صنفاً من الأدوات الكهربائية، بنسبة 15 % و1204 أصناف من المنظفات، بنسبة 25 %.

مسؤولية السورية للتجارة أولاً

ربما لنا الحق بالتوقف عند مصدر اللائحة نفسها، والتي أعدتها السورية للتجارة، فمن المعروف أن الأصناف والمواد والسلع التي تتعامل بها السورية للتجارة، مصدرها الرئيس هم: الموردون من التجار والمستوردين، ومن الطبيعي أن هؤلاء يتعاملوا مع المؤسسة وفقاً لمصالحهم، ووفقاً لنسب وهوامش العمولة الممنوحة للمؤسسة، التي تؤمن لهم معدلات الربح بالإضافة إلى تصريف بضائعهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك: هل السورية للتجارة اعتمدت التنسيق مع هؤلاء الموردين على الأصناف والسلع التي يتعاملون بها ويوردونها لها ونسب

وهوامش التخفيضات التي سيلتزمون بها؟ أم أن السورية للتجارة قامت بهذه المهمة بمعزل عنهم؟ باعتبار أن المواطن سوف يبحث عن الـ 8 آلاف سلعة المعلن عن تخفيض أسعارها، وفقاً للنسب أعلاه لدى صالات ومنافذ بيع السورية للتجارة أولاً: كونها المصدر والمعد لهذه اللائحة، وعلى إثرها سيتم التحقق من قبله عن مدى مصداقية التخفيض المعلن من عدمه، قبل أن يتوجه للسوق باحثاً عن هذه التخفيضات.

فهل استعدت السورية للتجارة لهذا الاختبار من قبل المواطنين؟ وهل هي قادرة على تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم من السلع المعلن عنها، وفقاً لنسب تخفيض الأسعار المعتمدة

المواطن سوف يبحث عن الـ 8 آلاف سلعة المعلن عن تخفيض أسعارها وفقاً للنسب أعلاه لدى صالات ومنافذ بيع السورية للتجارة أولاً.

استناداً للوائحها، أم أن أسعارها ستبقى أعلى من السوق كما هي حالها الآن؟

هل استعدت الوزارة للمعركة؟

ما من شك بأن الإعلان أعلاه، مع عدد الأصناف، ونسب التخفيضات الواردة في متنه، يعتبر من الحجم الكبير، ولن نستبق الأمور حول انعكاسات ما تضمنه في السوق، أو مدى الالتزام به من قبل التجار والباعة، كما لن نحكم مسبقاً على دور الرقابة التموينية من أجل تنفيذه، باعتبار أن الحديث عن إمكانية فرض نسب التخفيض في الأسعار المعلن عنها على الأسواق والتجار والباعة له شجون آخر، خاصة وأن سوابق تخفيض الأسعار التي تم الإعلان عنها رسمياً لم تكن مبشرة

بالخير حتى تاريخه، اللهم باستثناء بعض التخفيضات المحدودة على بعض السلع. فهل استعدت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للتصدي لمهامها على مستوى ضبط السوق والأسعار وفقاً لإعلانها، مع الجبهات كلها التي من الممكن أن تفتح عليها من قبل كبار التجار والمستوردين للسلع المعلن عن تخفيض أسعارها، دون أن تخسر معركة معهم؟ أم سينطبق المثل القائل: «من كبر حجرو ما رمى» على الوزارة كما على السورية للتجارة؟

في الأحوال جميعها، إن أكثر ما يسر المواطن هو: أن تنتصر حماية المستهلك بمعاركها لمصلحته، لكن ربما ليس بيده إلا الانتظار لتبيان الخيط الأبيض من الأسود!

الاستغلال براً وجواً وبحراً وفي القبور!

في الوقت الذي يتم الإعلان فيه رسمياً عن النية بتخفيض الأسعار، وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، ولغو تصريحاً فقط، بالتوازي مع المطالب اليومية من قبل المواطنين من أجل تنفيذ ذلك وتطبيقه على أرض الواقع، قامت السورية للطيران برفع أسعار تذاكر السفر لديها بنسبة 100%.

■ مالك احمد

الرفع بالنسبة أعلاه طبق على تذاكر السفر الخاصة بمحافضة الحسكة، بحيث أصبحت سعر التذكرة 40 ألف ليرة من دمشق للقامشلي وبالعكس.

خارج السرب المطلي!

السورية للطيران عبر رفع أسعارها على أبناء محافظة الحسكة لم تغرد خارج السرب المطلي والحكومي فقط، بل وزادت عليه بالنسبة التي اعتمدتها في هذا الرفع بحيث كانت 100%.

أما على مستوى التبريرات التي سيقت رسمياً من قبل المؤسسة فقد كانت على لسان مديرها الذي قال: إن التسعيرة السابقة كانت بسبب عدم وجود أي طريق إلى الحسكة

إلا جواً، فتم اتخاذ قرار بتخفيض التسعيرة إلى 20 ألفاً، وذلك حسب ما ورد على لسانه عبر إحدى الصحف المحلية.

ولم يخف المدير، بأن الأسعار الحالية ستعود لتخضع لمبدأ العرض والطلب في سوق تذاكر السفر بين المؤسسة وشركات الطيران الأخرى، باعتبار أنه بموجب رفع التسعيرة من قبل السورية للطيران تم إلغاء توحيد السعر مع بقية الشركات.

مقارنة غير مقننة

حديث المدير لم يتطرق للتكاليف لا من قريب ولا من بعيد، كما درجت عليه العادة عند القيام برفع الأسعار من أية جهة رسمية أو غير رسمية، بل اكتفى بالقول: إن طريق دمشق القامشلي أصبح مفتوحاً وبسعر 14 ألف ليرة للراكب، وكان المقارنة بالتسعيرة بين الطرق البرية والجوية هي المعيار الذي انطلق منه لتحديد نسبة رفع سعر تذكرة الطيران. فإذا كان حال التذاكر سابقاً يخضع لآليات عمل السوق السوداء، تحكماً واستغلالاً طيلة السنوات الماضية،



يتوافق مع إمكانيات المواطنين ويُلبي احتياجاتهم للنقل والسفر بمعزل عن أوجه الاستغلال كلها القائمة على مستوى تنقلاتهم براً أو جواً.

لكن على ما يبدو أن المواطنين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود والمفقرين والمعوّزين، كانوا وما زالوا خارج أطر التبني الحكومي، حالهم كحال مطالبهم ومصلحتهم، وسيبقون رهينة الاستغلال جواً وبراً وبحراً، بل وحتى داخل القبور!

أن رفع السعر بهذه النسبة تم بعد موافقة وزارة النقل واللجنة الاقتصادية، فبدلاً من أن ترد هذه الجهات الحكومية طلب السورية للطيران إليها حفاظاً على مصالح المواطنين، وتماشياً مع إعلاناتها صباح مساء عن النية بتخفيض الأسعار، تبنت الاقتراح كما هو ووافقت عليه!

بل لعله كان من الأجدى لوزارة النقل واللجنة الاقتصادية أن تقوم بتعديل سعر تذكرة السفر براً، وذلك بأن تقوم بتخفيضها بما

فإنه الآن ربما سيخضع للمزيد منه عبر إلغاء توحيد السعر، وترك ذلك لآليات العرض والطلب، والنتيجة: أن المواطن سيدفع ضريبتين بأن معاً، رفع السعر من طرف، وقوانين السوق من طرف آخر، خاصة وأن الطرق البرية التي اعتبرها مدير المؤسسة مسوغاً ومبرراً ليست آمنة دائماً ومتعبة وبالأخص بالنسبة للمرضى والمسنين والنساء.

المواطن خارج التغطية

اللافت في حديث مدير المؤسسة:

دير الزور.. ما بعد هزيمة الإرهاب!؟



■ مراسل قاسيون

تحسن جزئي!

ثلاثة أشهر مرت على فك الحصار عن دير الزور، ودحر داعش في المدينة والريف الشرقي، ولعل أهم ما تم إنجازه بعد ذلك هو: توفر المواد الغذائية والخبز تقريباً، وبأسعار معقولة مقارنة لأسعارها في بقية المحافظات، لكن الجوع المترسخ منذ سنوات الحصار الثلاث، وما سبقها أيضاً من سياسات لبرالية وفساد، وتبعات الحرب المستمرة منذ ست سنوات ونيف، أنهكت السوريين كلهم، الذين تشردوا في المحافظات الأخرى وتركيا وأوروبا، يلاحقهم الموت من كل حذب وصب، وغالبية المواطنين فقدوا مصادر دخلهم ومعيشتهم، وخاصة أبناء الريف الذين كانوا يعتمدون على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، ناهيك أن الكثيرين منهم فقدوا منازلهم وممتلكاتهم، وحتى أبناءهم صحة وتعليماً وحياءً، ومن بقي له دخل من المواطنين التهمه غلاء الأسعار وجشع التجار، ويمكن اعتبار محافظة دير الزور محافظة منكوبة. لكن رغم ذلك كله، بقيت جهود الحكومة تراوح مكانها، بل وتوفرت الفرصة أكثر لتوسع النهب والفساد، ووحشية تجار الأزمة، وأصف إليها استمرار عدم توفر الخدمات الضرورية للبقاء على قيد الحياة!

فساد ودوائر خدمات بالاسم!

دوائر الدولة الخدمية ما زالت تحافظ على وجودها الاسمي فقط.. والفوضى والفساد يعصف بها، وليس ذلك غريباً، فإذا كان مدراء الدوائر غالبيتهم يقيمون في المحافظات الأخرى، ويطلقون عليها بالمناسبات وحسب رغبات بعض المسؤولين الفاسدين مثلهم وحماتهم، وحقوق الوطن والمواطنين ضائعة، فعلى سبيل المثال: مديرية التربية مضى أكثر من سنتين ونصف على العدد من المعلمين المتقاعدين لم تنجز معاملاتهم، أما الحصول على وثائق ثبوتية من السجل المدني أو إنجاز المعاملات في الدوائر المختلفة، أو الحصول على الرواتب المستحقة خلال الأزمة فهي ضائعة بين المديريات والمحافظات والوزارات، وتكلف مبالغ كبيرة في رشوة علنية، وأصف إلى ذلك أيضاً ضعف الخدمات الصحية وندرة الأطباء، وقلة الأدوية و.. و..؟

بلا كهرباء والماء بالقطارة!

ما زالت أحياء دير الزور التي كانت تحت

سيطرة الدولة بلا كهرباء، وسبق أن دخل لها تجار الأمبيرات أثناء فترة الحصار، ووصل سعر الأمبير الواحد 4 آلاف ليرة في الأسبوع وهو غير كاف سوى لتشغيل تلفزيون ومصباحين لمدة خمس ساعات يومياً، أي 16 ألف ليرة شهرياً، أي: نصف راتب الموظف العامل تقريباً، وبعد فك الحصار انتشرت الأمبيرات وانخفضت أسعارها وأصبح سعر الأمبير الواحد 1500 ليرة.. أي: ستة آلاف ليرة على الأقل شهرياً. والسؤال: كيف استطاع تجار الأمبيرات إدخال المولدات الكبيرة والحصول على الوقود، ولم تستطع الحكومة إرسال مولدات، وتوزيعها في الأحياء مؤقتاً وتوفير الكهرباء للمواطنين، وليس مجاناً بل بأسعار معقولة، تخفف من أعباء المواطنين ومعاناتهم، ألا يستحقون ذلك، وهم الذين بقوا متمسكين بالوطن رغم الويلات التي عانوها كلها؟

أما الماء فالحصول عليه معجزة خلال الحصار، لكن لأن لم تحل مسألة توفيره، فهو يَسخ مرة كل يومين، ولمدة ثلاث ساعات، فالكميات ليست كافية، ودرجة الضخ منخفضة فلا يصل إلا إلى البيوت المنخفضة..

السلاح المنفلت!

لا يمر يوم إلا تحدث مشكلة يكون الحُكم فيها للسلاح المنفلت من بعض العناصر المنضوية تحت أسماء مختلفة، ولا مرجعية قانونية لها على ما يبدو، ولا ضابط لها وتقوم بممارساتها علناً، في التعدي على المواطنين، ناهيك عن ممارسات ما تسمى «الأجهزة المختصة» وهيمنتها على دوائر الدولة ومفاسلها، ويطلب الأهالي بأن يكون السلاح للجيش فقط أو تحت إشرافه، ومنع التعدي على المواطنين وكرامتهم، وأن تكون مرجعية الدوائر الحكومية هي القانون فقط!

موجات التعفيش

إذا كان التنظيم الفاشي داعش، قد استولى سابقاً على بيوت المواطنين المهجرين بما فيها واعتبرها «غنائم حرب» فإن موجات التعفيش ما زالت مستمرة وعلناً مع كل

دحر للتنظيم الفاشي وفي كل قرية، وسوق التعفيش العلني تجد فيه كل شيء..

مخيمات ومعسكرات اعتقال

افتتحت أماكن لجوء في حيي الجورة والقصور للمواطنين الهاربين من جور وبطش داعش ومن الحرب وويلاتها، في بعض المدارس، لكنها غير مخدمة بما يناسب السكن ولو مؤقتاً، ناهيك عن الاندحام الكبيرة فيها، والتعامل معهم، بأنهم متهمين حتى تثبت براءتهم؟

أما في مخيمات اللجوء المقامة في أطراف المحافظة، وفي محافظة الحسكة، وتحت سيطرة قوات «فسد» فهي كأنها معسكرات اعتقال جماعي، ورهائن، لا يستطيعون الخروج منها إلا بدفع إتاوات بمئات الآلاف لكل فرد، ناهيك أن قوات فسد تتحكم بالمواد الغذائية والإعانات من المنظمات الدولية، وتمنع خروجهم لأنها تقبض عليهم مبالغ كبيرة؟

مشاكل اجتماعية

المشاكل الاجتماعية التي نجمت عن هيمنة داعش التكفيري السابقة، من سبي وزواج

بالإكراه، وزواج القاصرات، ويتم بأحد الوالدين أو كليهما، وطلاق، وترمل النساء، أو تركهن، حيث وصل الأمر، أن يترك ما يسمى «المجاهد» زوجته لزميله وهو يهرب.. وأصف إلى ذلك خطف الأطفال وتحويلهم إلى ما يسمى «مجاهدين» وتحويلهم إلى وقود، هذه المشاكل الاجتماعية كلها، أصبحت ظاهرة واضحة وباعداد كبيرة، وبات بحثها وتخفيف معاناة الأهالي وخاصة النساء والأطفال، ضرورة ملحة اليوم قبل الغد!

بطولات مجهولة

قساوة المعاناة والظروف لم تمنع الكثيرين، من محاولة التغلب عليها، بجهود فردية، أو بمجموعات صغيرة من أبناء دير الزور، فالعديد منهم من فتح منزله وحوله إلى مدرسة، أو احتضن الأطفال الأيتام رغم فقره وحاجته وجوعه، أو قدم مساعدات طبية وعلاجية، أو ساهم بما يستطيع من وعي بإعادة التأهيل الاجتماعي، وهؤلاء يستحقون التقدير الفعلي، وليس المناققين!

وعود ومطالب بالعودة والموت

رغم هذه المعاناة كلها لأهالي محافظة دير الزور، ريفاً ومدينة، بقي التعامل معها بالوعود فقط.. والتغني الإعلامي على مبدأ «صورني» وإذا كانت دير الزور انتصرت، فبفضل تضحيات أبناء الوطن من جيش وأهالي، وبدعم القوى الصديقة، واليوم يحاول الكثيرون استثمار ذلك، وآخرون يحاولون تشويهه سواء بالتعفيش، أو قوى الفساد والنهب، عبر إصدار القرارات الجائرة بحق أبناء دير الزور، فعودة أبناء المحافظة إليها هو مطلب لهم بعيداً عن أشكال الإلزام والإجبار، لكن يجب أن تقتزن تلك العودة بتأمين الحد الأدنى لمقومات الحياة، والأمن في مثل هذه الظروف، وخلال هذا الأسبوع اضطر البعض للعودة إلى المدينة، وذهبوا لتفقد بيوت أسرهم، ومثلاً: في حي العمال، ذهب شابان ما أن دخل الأول حتى انفجر به لغم قطع رجله، ودخل الثاني لإنقاذه، فانفجر به لغم ثانٍ، وأيضاً تقطعت رجله، وهناك عشرات الحالات المشابهة ومنها ما أدت بهم إلى الموت، ناهيك عن إعادة استنساخ شخصيات ومجالس عشائرية لتكون أدوات بيد المهيمنين والفاستين، ولا تحظى بأي تأييد من المواطنين، وهذه ستكون لاحقاً معرلة لتماسك المجتمع أو للحل السياسي الحقيقي، وأن يكون الشعب هو صاحب القرار الأول والأخير!

دفن النعامة لرأسها لا يمنع عنها الخطر



بموجب تقرير إحصائي صادر عن المكتب المركزي للإحصاء، وبالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، ظهر بأن نسبة كبيرة من الأسر تعاني من انعدام أمنها الغذائي، أو تعيش في منطقة «الهشاشة» الغذائية.

■ عادل إبراهيم

التقرير الذي تداولته بعض وسائل الإعلام مؤخراً، ورد فيه: أن نتائج المسح الجديد لتقييم حالة الأمن الغذائي للأسر في إحدى عشرة محافظة سورية تظهر تطوراً إيجابياً محدوداً، حيث بلغت نسبة الأسر غير الأمنة غذائياً في العام الحالي نحو 31,2 %، مسجلة بذلك انخفاضاً بسيطاً مقارنة بنتائج مسح عام 2015، وفيه بلغت نسبة غير الأمنيين غذائياً من الأسر السورية نحو 33 %.

ليس للنشر!

يشار إلى أن هيئة تخطيط الدولة، مع المكتب المركزي للإحصاء، كانت قد تعاقدت لإجراء مسح تقييم الأمن الغذائي الأسري وذلك بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، وذلك في شهر تموز 2017، بعد أن أنهى المكتب المركزي للإحصاء الإجراءات التحضيرية للمسح، وإجراء الدورة التدريبية للباحثين المعنيين بالقيام بأعمال المسح.

وقد أعلن: أن الغاية من المسح هي: وضع مؤشرات حول وضع الأمن الغذائي للأسرة السورية، وهو تكملة للمسح الذي تم تنفيذه في عام 2015، إضافة إلى تمكين منظمة برنامج الأغذية العالمي من تقدير المساعدات الغذائية التي تحتاجها الأسر السورية المهجرة والنازحة، وقيمة هذه المساعدات للعام القادم.

وفي حينه تمت الإشارة إلى: أن نتائج المسح لن يتم نشرها، وإنما سوف يتم العمل عليها بين الجهات المعنية، مع الإشارة إلى أن المسح ليس معنياً بتكاليف المعيشة للأسرة السورية

بالدرجة الأولى وما تحتاجه بالأرقام، فالدرجة الأولى للمسح هي: الأمن الغذائي لناحية كميته ونوعيته وهل هو كاف للأسرة السورية.

لا تحسن على الواقع الاقتصادي!

التقرير، حسب ما رشح عنه عبر وسائل الإعلام، أظهر أن نسبة الأسر المعرضة لفقدان أمنها الغذائي تراوحت من نحو 51 % عام 2015 إلى نحو 45,5 % وفق نتائج المسح الجديد، أما في ما يتعلق بالأسر الأمنة غذائياً، فقد زادت نسبتها من نحو 16 % عام 2015 لتصل إلى 23,3 % في العام الحالي.

وبحسب ما نقل عن المدير التنفيذي لمسح عام 2015 عبر وسائل الإعلام، فإن العامل الرئيس في هذه المتغيرات يعود إلى تحسن الجانب الأمني لبعض المناطق، نافياً أن يكون ذلك نتيجة تحسن الجانب الاقتصادي، فالسلة أصبحت متاحة اليوم أكثر من عام 2015، لكن الأسر التي تملك القدرة المادية للحصول على هذه السلع لا تزال نسبتها قليلة، بسبب بقاء الأسعار

مرتفعة للغالبية العظمى من السكان، بالإضافة إلى أن توقيت إجراء المسح لعب دوراً في هذه النتائج، فالمسح الحالي نُفذ في الصيف، حيث موسم الخضّر والفواكه، بينما المسح السابق نُفذ في فصل الربيع، وكان يفضل إجراء المسح بالتوقيت نفسه، لكن طبيعة الظروف التي تواجهها البلاد حالت دون ذلك.

أرقام مخيفة!

لعل ما يعنيننا من أمر التقرير، وما رشح عنه عبر وسائل الإعلام، على الرغم من الإعلان المسبق عن عدم نشر نتائجه رسمياً، هو: الوقوف على الأرقام المرسية منه، والتي تشير إلى أن 45,5 % هي نسبة الأسر المعرضة لفقدان أمنها الغذائي، ونسبة الأسر غير الأمنة غذائياً هي 33 %، وهي نسب كبيرة من غير الجائز أن يتم توظيفها على مستوى تقدير المساعدات الغذائية التي تحتاجها الأسر السورية المهجرة والنازحة، وقيمة هذه المساعدات للعام القادم فقط، حسب ما أعلن عن الغايات

هذه الأرقام
بالإضافة إلى أنها
تشير عملياً إلى
النتائج الكارثية
للحرب والازمة
فهي تعكس
كذلك الامر النتائج
الكارثية لمجمل
السياسات
الحكومية
المتبعة

من المسح الإحصائي رسمياً. ولعل هذه الأرقام، بالإضافة إلى أنها تشير عملياً إلى النتائج الكارثية للحرب والأزمة، فهي تعكس كذلك الأمر، النتائج الكارثية لمجمل السياسات الحكومية المتبعة، بنتائجها السلبية على الأسر السورية وحالة الفقر والعوز التي حلت بها وتعيشها.

كما لعل هذه وتلك يكون فيهما بعض الرد على المدعين كلهم بعدم وجود فقر وجوع، وبأن السياسات المتبعة سبب رئيس في ذلك.

ولن يشفع ربما عدم نشر التقرير رسمياً، أو التصريح المسبق حوله بأنه ليس معنياً بتكاليف المعيشة للأسرة السورية، ففي الأحوال جميعها إن الواقع الاقتصادي المعيشي هو قول الفصل بذلك.

فهل من الممكن أن يتم توظيف هذه الأرقام المخيفة من أجل تعديل السياسات المتبعة، أم سيتم تغيبها وعدم الاعتراف بها رسمياً، كما النعامة التي تدفن رأسها لكنها لا تمنع عنها الأخطار؟!

الرفيق حنا المرداشي- أبوأديب- وداعاً

لم تزد إلا صلابة وشجاعة في الدفاع عن مصالح شعبه ووطنه. وكان الرفيق من أوائل الموقعين على ميثاق شرف الشيوعيين ومن ثم انضوى في صفوف اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ومن ثم في صفوف حزب الإرادة الشعبية حتى آخر لحظة من حياته.

لقد تميز الرفيق الراحل إضافة إلى صلابته النضالية بالروح المرحية وموهبة الشعر الشعبي، حيث ترك إرثاً ثرياً من القصائد الشعبية والتي في معظمها تسجيل حي لكثير من المعارك النضالية والإنسانية.

أسرة تحرير قاسيون تتقدم بخالص العزاء إلى أسرة الفقيد وذويه ورفاقه وأصدقائه ومحبيه.

نعت لجنة محافظة حماه الرفيق حنا المرداشي الذي ترجل صباح 2017/12/11، بعد حياة حافلة بالنضال بين صفوف الحزب الشيوعي، حيث انتسب إلى صفوف الحزب منذ صباه وساهم مع رفاقه الشيوعيين بخوض المعارك الطبقية والوطنية كلها منذ خمسينيات القرن الماضي.

فمن معركة الشيخ جوبان إلى معركة الحور ضد الاقطاع، إلى النشاط في القرى والأرياف أثناء انتخابات البرلمان في الخمسينيات من القرن الماضي، إلى الاعتقال والسجن، والتي



طفولة تعري بؤس السياسات



خالد، لم نستطع من خلاله سبر غور أوجه الاستغلال التي يتعرض لها هو أو أقرانه في هذه السوق الكبيرة التي يهيمن عليها الكبار على مستوى الملاءة والخبرة، وهي لا بد كثيرة ومتعددة، بالرغم من علامات الرضى والتصالح مع الذات، التي كانت جلية وواضحة أثناء الحديث، الذي نحار في تقييمه بين الطفولة والرجولة. فهل من استغلال أكبر وأعمق من أن تصبح قوة عمل الطفولة سلعة في سوق العمل الذي لا يرحم في هذه الظروف الصعبة والقاسية، بحيث لا يمكن أن تغلفها علامات الرضى كلها والتصالح مع الذات، خاصة وأنها فرضت فرضاً ولم تكن في حال من الأحوال اختياراً.

أنه سيحقق هذه الرغبة والحلم حال عودته وأسرته إلى بلدته في الريف القريب واستقرار أوضاعهم.

طفولة مستغلة!

الحديث مع خالد كان كثير الاختصار والاقتضاب، خاصة مع استمراره بعمليات الترويج لبضاعته صراخاً، بالإضافة لعمليات البيع أثناء الحديث، ليؤكد خالد مرة أخرى: أن أولويته في المسؤولية تجاه أسرته مقتزنة بالعمل والجد والجهد فيه، وأن عدم استقطاب الزبائن أو فقدانهم يعني خسارة بالنسبة إليه، كما يعني عدم تمكنه من توفير بعض المتطلبات والاحتياجات اليومية لأهله.

الحديث المختصر والمقتضب مع

الشباب مع ابتسامة مليئة بعلائم الحياء والخلل المقتزن بالوجنات المحمرة عند الحديث معه وعنه، كما يختفي صوته المرتفع لتسمع صوته الطبيعي المقتزن ببحة واضحة كنتيجة ليومه المليء بالصراخ، والذي يخفي ربما أحد علامات أمراض هذه المهنة على الحنجرة والحبال الصوتية.

مسؤولية وحلم!

يتحدث خالد عن عمله في سوق الهال بكل فخر، لارتباطه بالمسؤولية التي حملها تجاه أسرته، ولا يجد نفسه بأنه حمل هذه المسؤولية مبكراً أو قبل أوانه، أو بأنها أكبر من عمره وإمكاناته، بحيث يبدو فعلاً أنه أكبر من عمره بحديثه، وأن هذه المسؤولية التي حملها منذ عدة أعوام قد صقلته وجعلت منه رجلاً صغيراً لم يتخل عن أحلامه وطموحاته.

غصة واضحة دون اعتراف عند خالد، بأنه اضطر لترك مدرسته عندما كان في الصف السابع، وقد أصبح عمره الآن يخوله للتقدم لامتحان الشهادة الإعدادية، لكنه لم يستطع أن يكمل دراسته، ولن يستطيع ذلك في ظل استمرار هذه الظروف الصعبة، التي تفرض عليه العمل وإعالة أسرته.

في مقابل ذلك، لم يخف خالد رغبته في التقدم لامتحان الشهادة الإعدادية، من خارج المدرسة مع الأحرار، معترفاً: أن ذلك يعتبر صعباً عليه الآن لكنه عازم ومصر على تحقيق هذه الرغبة والطموح، وهو ينتظر عسى أن تتحسن الظروف، ولو قليلاً، كي يتمكن من متابعة تعليمه يوماً ما، وقد أطلق وعداً على نفسه خلال الحديث:

يروج لبضاعته على «بسطة صغيرة للبطاطا» أمامه، بصوت مرتفع مليء بالحماسة، حتى تكاد ترى احتقان أوردته وانتفاخ أوداجه، واحمرار سحنته ووجهه، بوسيلة الترويج الوحيدة المتوفرة التي تتمثل بالصراخ، في سوق قائم على المنافسة بهذه الوسيلة، بالإضافة ربما لوسائل أخرى تتمثل بالسعر والنوعية والمواصفة.

■ نوار الدمشقي

هو شاب بعمر الورود التي تفتحت قبل أوانها، ليخوض غمار معركة تأمين لقمة العيش الكريمة لأسرته، في ظل واقع اقتصادي ضاغط لا يرحم، ومتطلبات واحتياجات معيشية أكبر من أن يقدر على تأمينها المخضرمون في السوق من كبار السن وأصحاب الباع فيه.

إعالة مفروضة!

خالد بعمر 15 عاماً فقط، نزح مع أهله من إحدى بلدات ريف دمشق منذ عدة أعوام، كما غيره من الكثيرين نتيجة الحرب والأزمة وتداعياتها الكبيرة والعميقة، وقد ترك مدرسته لينخرط في العمل تحت ضغط حاجة أسرته للمعيل، وذلك كون صحة والده لا تساعد على مزاوله أي عمل، علماً بأنه بعمر 40 عاماً، وذلك بسبب مرض شديد حال دون ذلك، مما جعل من هذا الشاب الصغير، المعيل الوحيد لأسرته، كونه الأكبر سناً بين أخوته، وقد أصبح مسؤولاً عنهم.

بعيداً عن مظهر الأوداج المنتفخة والأوردة المحتقنة، المرتبطة بالصراخ والترويج لبضاعته، تظهر معالم الوجه

شاب بعمر الورود التي تفتحت قبل أوانها، ليخوض غمار معركة تأمين لقمة العيش الكريمة لأسرته، في ظل واقع اقتصادي ضاغط لا يرحم.

بؤس السياسات

العمل بالنسبة لأشباه خالد الكثر من العاملين في سوق الهال، كما غيره من أسواق العاصمة أو أسواق المدن الأخرى، هو نتيجة فرضت على هؤلاء من أجل تأمين إعالة أسرهم المتمثلة بالحد الأدنى لمتطلبات الحياة والمعيشة، في ظل واقع لا يرحم على إثر الحرب والأزمة وتداعياتها المتمثلة بالتشرد والنزوح والفقر والعوز، بالإضافة إلى الكثير من أوجه الاستغلال المباشرة وغير المباشرة!

هؤلاء، وإن ظهروا على أنهم على قدر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وتحملها، وقد أثبتوا ذلك، على حساب طفولتهم واستكمال تحصيلهم العلمي وأحلامهم الصغيرة وطموحاتهم، على النقيض من حال أقرانهم في مثل أعمارهم، وحققهم الطبيعي في هذه القضايا البسيطة، إلا أن ذلك يظهر على الطرف المقابل، حجم الفصور الكبير للدولة والغياب الواضح لدورها حتى على مستوى تأمين هذه الحقوق، رغم بساطتها كنتيجة طبيعية لمجمل السياسات المعمول بها من قبل الحكومة، والتي تظهر نتائجها السلبية على حساب هؤلاء ومن يمثلون من أوساط شعبية واسعة، ما زالت هذه السياسات تسحقهم وتهشمهم وتدفعهم للمزيد من الفقر يوماً بعد آخر، على حساب حقهم ومستقبلهم وأفقهم وطموحاتهم وحياتهم الكريمة.

فبؤس هؤلاء من بؤس تلك السياسات، بحيث يبدو خالد بما يمثله من مسؤولية ومواظبة على حساب حقوقه وأحلامه، أحد نماذج تعرية هذه السياسات البائسة التي تثد الورود وتدفعها قبل تفتحها!

مساعداات الصين التـنموية.. تنموية فعلاً



إجمالي حجم المساعدات في الفترة ذاتها. المساعدات الصينية تركز على مشاريع البنية التحتية التي يعتبرها الصينيون الأساس في عملية التنمية بما يحقق المنفعة المشتركة، حيث يردد الصينيون مقولة: «لتصبح غنياً ابن طريقاً»، لتأتي الصناعة في المرتبة الثانية، تليها الطاقة وتنمية الموارد. في المقابل تتركز حوالي 93% من المساعدات الأمريكية في قطاع الخدمات الاجتماعية (مياه، صحة، صرف صحي، تعليم).

التوزيع الجغرافي للمساعدات الخارجية الصينية:

تغطي المساعدات الصينية 140 دولة وإقليماً، حيث تستحوذ القارة الإفريقية على الحصة الأكبر من مساعدات التنمية الصينية بنسبة 46%، تليها آسيا بنسبة 33%، أمريكا الجنوبية والكاريبي 13%. بينما توزعها على البلدان حسب

11,3 مليار دولار للمساعدة على بناء المرافق العامة وإطلاق المشاريع التي تهدف لتحسين معيشة السكان. القروض الميسرة نسبتها 29% بقيمة 10,8 مليار دولار مقدمة من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني بمعدلات فائدة بين 2-3% فترة سداد بين 5-7 سنوات 20 عام وفترة سماح بين 5-7 سنوات وتستخدم للمشاريع الكبيرة فقط. حيث الحد الأدنى للتمويل هو 2,4 مليون دولار. وتعتمد على استخدام كبير للسلع والمعدات الصينية وتركز على مشاريع التصنيع ومشاريع البنية التحتية الكبيرة والمتوسطة الحجم ذات الفوائد الاقتصادية والاجتماعية. ازدادت خلال الفترة 2010-2012 حصة القروض الميسرة من إجمالي مساعدات التنمية الصينية، لتعكس التركيز الصيني على المشاريع الاقتصادية الإنتاجية الكبيرة، فقد بلغت القروض الميسرة التي قدمتها الصين 8,1 مليار دولار بما يشكل 55,7% من

المساعدات الصينية تركز على مشاريع البنية التحتية التي يعتبرها الصينيون الأساس في عملية التنمية

بدون فائدة - القروض الميسرة «معدلات فائدة منخفضة وثابتة» ضمن ما يسمى المساعدات الإنمائية الرسمية، بالإضافة لأنواع تدفقات رسمية أخرى، والتي تستحوذ على القسم الأكبر من التمويل الصيني.

تمويل التنمية بقاطرة صينية
بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 بدأ التمويل التنموي الغربي بقيادة الولايات المتحدة بالانحسار، مقابل التوسع الصيني، لتبدأ منذ عام 2011 مرحلة جديدة من تمويل التنمية عالمياً، حيث تجاوزت الالتزامات الصينية بشقيها «ODA-OOF» ما تقدمه الولايات المتحدة وفقاً للجدول، حيث بلغ إجمالي التمويل الرسمي الصيني خلال الفترة 2000-2014: 354 مليار دولار مقابل 394 مليار دولار من الولايات المتحدة.

الطريق إلى التنمية عبر مشاريع البنية التحتية
المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من الصين كنموذج خلال عام 2009 بلغت حوالي 38 مليار دولار، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلس الدولة الصيني. وكانت تتوزع بين 41% منح كاملة بقيمة 15,6 مليار دولار تقدم لمساعدة البلدان المتلقية على بناء مشاريع الرعاية الاجتماعية الصغيرة، أو المتوسطة الحجم، وتمويل التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية والتعاون التقني والمساعدة المادية والمساعدة الإنسانية الطارئة. أما القروض دون فوائد فتشكل نسبتها 30% من المساعدات الصينية وبقيمة

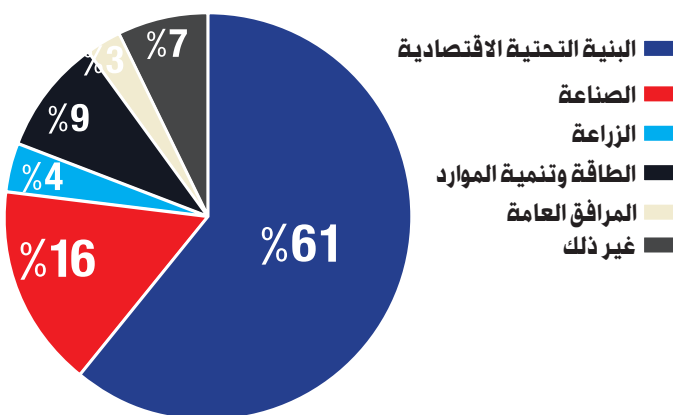
سامر سلامة

فيما يلي نقدم قراءة لمجموعة من الأبحاث حول مساعدات التنمية الصينية: استخداماتها، توزيعها القطاعي والجغرافي، أهميتها بالنسبة للبلدان النامية..

بدأ برنامج المساعدات الخارجية الصينية منذ عام 1950 واستمر في التوسع حتى أصبحت الصين منذ عام 2011 في المرتبة الأولى عالمياً بتمويل التنمية، التمويل الذي يلتزم بعدم فرض أية شروط سياسية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية، والاحترام الكامل لحقها في الاختيار المستقل لمساراتها ونماذجها التنموية الخاصة، بما يحقق المنفعة والربح المشترك. كان ذلك مقابل تراجع التمويل التنموي الغربي، بعد الإخفاقات التنموية في العديد من البلدان النامية، لذلك النمط من التمويل المشروط بوصفات التغيير الهيكلي والاشتراطات الاقتصادية. وفقاً لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي «OECD» فإن تمويل التنمية عالمياً يقسمه الرسمي ينقسم إلى، أولاً: المساعدات الإنمائية الرسمية «ODA» التي تشمل المنح «المساعدات المجانية»، والقروض بشروط ميسرة أي: أن يتضمن القرض عنصر منح لا يقل عن 25%. وثانياً: التدفقات الرسمية الأخرى «OOF» مثل: ائتمانات التصدير، والقروض المقدمة بشروط غير ميسرة، عنصر المنح فيها أقل من 25%، تمويل الشركات في البلدان المتلقية. أما بالنسبة للصين، فهي تقدم أنواع مساعدات متعددة: المنح - قروض

الصين تقود التنمية عالمياً من خلال مساعداتها التنموية بأشكالها المختلفة من قروض ومنح، وذلك في إطار التعاون بين بلدان الجنوب لدعم ومساعدة البلدان النامية ولا سيما الأقل نمواً.

توزع المساعدات الصينية حسب القطاع



**46% من المساعدات
التنموية الصينية تنجّه
إلى دول القارة الإفريقية،
40% من المساعدات
الصينية تنجّه إلى الدول
الأقل دخلًا عالمياً.**

46%

تشكل حصة تمويل البنى التحتية من مساعدات التنمية الصينية ما يتراوح بين 55-61% خلال الفترة بين 2009-2012، بينما تشكل المساعدات الخدمية قرابة 93% من المساعدات الأمريكية العالمية.

61%

شكلت المنح الكاملة نسبة 41% من المساعدات التنموية الصينية في عام 2009، بينما شكلت القروض دون فائدة نسبة 30%، وبمبالغ مجموعها 27 مليار دولار تقريباً خلال سنة واحدة.

41%



النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان الفقيرة المثلثة بالديون، ضمن إطار القدرة على تحمل الديون، مما دفع الصين لتقديم منح بنسبة 42-64% من قرض البنية التحتية، وبالتالي إدراجها ضمن التمويل الميسر، فوفقاً لصندوق النقد الدولي أي قرض لبلد ما بعد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ينبغي أن يتضمن عنصر منح على الأقل بنسبة 35%.

بالإضافة إلى ذلك معدلات الفائدة الصينية كانت أقل من المعدلات المقدمة من البنوك الأوروبية بين 1-2 درجة.

التشاد: البنك الدولي لا يفي بوعوده؟

وفقاً لمشروع خط أنابيب تشاد والكاميرون، الذي يدعمه البنك الدولي، كان يعلن عن نيته بناء مصفاة لتكرير النفط، هذه الخطوط تنقل النفط الخام من التشاد إلى الخارج، في المقابل تستورد التشاد احتياجاتها النفطية مكررة جميعها، وعلى الرغم من ذلك لم يف البنك الدولي في وعده. مما دفع الصين لبناء أول مصفاة بترول في تشاد كمشروع مشترك، تتوزع الملكية «60% للصين، 40% لتشاد»، وفقاً لوزير المالية والميزانية التشادية الذي قال: «لو قدمنا هذا الطلب إلى شركائنا التقليديين، لقالوا لنا بالتأكد تخلصوا عن هذه الفكرة».

■ هوامش:

China's Foreign Aid 2011, 2014, Africa
China in Africa: What Can
?Western Donors Learn
Aiddata.org/china

أن الإيراد الصافي من مبيعات الكهرباء سيوضع في حساب لضمان المساعدة على سداد القرض. حيث إن سعر الكهرباء المستقبلية ستتراوح بين 3,5-5,5 سنتاً للكيلو واط الساعي، في المقابل كان وسطي تعرفه الكهرباء في إفريقيا وفقاً للبنك الدولي 13 سنتاً للكيلو واط الساعي، وبالتالي، إن المشروع سيخفض التكلفة إلى أكثر من الضعف.

الكونغو: الحلول الصينية مقابل عقبات التمويل

خلال الفترة 2007-2008 تم الاتفاق على تقديم حزمة تنموية بقيمة 6,2 مليار دولار لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قرض لمشاريع البنية التحتية وإعادة البناء بقيمة 3 مليار دولار، بالإضافة إلى 3,2 مليار دولار لمشروع التعدين المشترك «منجم النحاس والكوبالت» منها 1,1 مليار قرصاً دون فوائد، 2,1 مليار دولار قرض بسعر فائدة متغير قدره 6,1%.

شمل قرض البنية التحتية : 3402 كم من الطرق المعبدة، وبناء وتأهيل 3213 كم من السكك الحديدية، وبناء وتجهيز 145 مركزاً صحياً، 31 مشفى، و5000 وحدة سكنية منخفضة التكلفة، وجامعتين، وغيرها من المشاريع.

التنفيذ كان من خلال شركة مشتركة «شركة سيكومينس»، الموزعة 32% للكونغو و68% للشركات الصينية، وستستخدم الأرباح من استثمار سيكومينس في مشروع التعدين لتسديد القروض، وتمويل تكاليف تطوير المنجم ومشاريع البنية التحتية الأخرى. في البداية لم يسمح لجمهورية الكونغو الديمقراطية بقبول التمويل غير الميسر، كأحد الشروط المفروضة من قبل صندوق

نمواً تتمتع بمعاملة جمركية صفرية. مما جعل الصينيين منذ عام 2008، أكبر سوق لصادرات البلدان الأقل نمواً.

نماذج من التمويل الصيني في إفريقيا

من خلال استعراض نماذج من التمويل التنموي الصيني في إفريقيا، تظهر المفارقات بينها وبين مثيلاتها من الشركات الغربية، من حيث التكلفة والجدوى.

غانا: انخفاض التكاليف.. القروض المدعومة بالسلع

في عام 2007 تم توقيع اتفاق بين الصين وغانا على بناء محطة للطاقة الكهرومائية بطاقة 400 ميغاواط على سد بوي في غانا، من خلال قرضين منفصلين من بنك التصدير والاستيراد الصيني، الأول: لشراء المعدات الصينية بقيمة 292 مليون دولار، والثاني: بقيمة 270 مليون دولار بسعر فائدة ثابتة قدرها 2% «قرضاً بشروط ميسرة».

أما سداد القرض فيكون من خلال مبيعات تصدير حبوب الكاكو للصين بمعدل 40 ألف طن سنوياً خلال فترة القرض المحددة بـ 20 عاماً، وتم الاتفاق

مستويات الدخل: 39,7% للبلدان الأقل تنمية ودخلاً، 23,4% للبلدان المنخفضة الدخل، و19,9% للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأخيراً: 11% للبلدان متوسطة وعالية الدخل.

المساعدة على الانخراط في التجارة الدولية

خلال فترة 2010-2012 ساعدت الصين في بناء 90 مشروعاً للبنى التحتية الكبيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين النقل بشكل فعال في مجال التجارة الخارجية في البلدان النامية، وتعزيز اتصالها مع المناطق الأخرى، بالإضافة إلى تقديم معدات تفتيش للسلع ووسائل النقل وغيرها من اللوازم والمعدات المتصلة بالتجارة. واعتمدت التعريفات الجمركية الصفرية في التعامل مع هذه الدول، ودعمت مشاركتها في النظام التجاري متعدد الأطراف، ففي 2011 أعلن الرئيس الصيني: إن الصين ستقدم معاملة جمركية صفرية على 97% من البنود الخاضعة للضريبة للصادرات من الدول الأقل نمواً؛ التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين. وفي حلول نهاية عام 2012، كان حوالي 5000 فئة من السلع الأساسية الخاضعة للضريبة تصدر إلى الصين من أقل البلدان

مساعدات تمويل التنمية عالمياً «ODA-OOF» مليار دولار

العام	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية
2011	52,7	34,2
2012	41,7	31
2012	36,7	30,7
2014	37,3	29,4

شروط أوروبية لإعمار سورية

لا ينفك المسؤولون الأوروبيون من تحذيرنا والتأكيد على موقفهم «المبدئي»: أنهم لن يساهموا ولا ب يورو واحد في إعمار سورية، ما لم يحصل الاتفاق السياسي في سورية. فعلى أي أساس يشترط هؤلاء «الجنرال مانس»؟!



■ عشتار محمود

تتحول إعادة الإعمار بالنسبة لبعض الأطراف الدولية التي خسرت المعركة سياسياً، إلى الأمل الوحيد المتبقي... وهذا حال الغربيين عموماً، والأوروبيين على وجه التحديد.

قرون من نهب القيمة

منذ أن وضع هؤلاء «الأوروبيون» أقدامهم عميقاً في المنطقة، عبر شركات نخبهم الكبرى من المرحلة التي سبقت انهيار الدولة العثمانية، وهم يثرون عبر «نهب القيمة» من منطقتنا، كما غيرها من المناطق. ونهب القيمة يعني: عمليات وآليات الاستغلال الدولي كلها، التي طورتها مراكز رأس المال الكبرى خلال أكثر من قرنين. استعماراً مباشراً، ومن ثم بالاستعمار الحديث غير المباشر، عبر علاقات التجارة، لنصير الخام الرخيص، ويتكفلون باحتكار وارداتنا التكنولوجية بأسعار احتكارية، وعبر نقل القوى العاملة الكفؤ في عملية هجرة العقول، وعبر آليات الاستثمار والقروض والديون، بل والبرامج والنصائح، والخبراء، والسياسيين، والنخب المالية المحلية التي تعبى خزائنها بأموال الفساد والنهب والاستغلال المحلي، وتودعها هادئة في بنوك الغرب، ومرات في قصوره، وفنادقه واستثماراته!

لم ينقطع سيل نهب قوة عمل السوريين، ومسابر تدفقها إلى الغرب خلال عقود الاستقلال السوري، إلا انقطاعات مؤقتة، عاد الأوروبيون ليجدوا طريقهم إلى مواردنا مع تبدل أشكال الحكم ووجوهه. فقرابة 95% من نفطنا الخام كان للأوروبيين، بينما تسعى قوى النهب والتعطيل والسمسة كل جهدها كي لا نزيد طاقتنا التكريرية، ونبقى واردات المشتقات النفطية شغالة، وفي هذا مثال لا أكثر على منظومة التجارة السورية المرتبطة

بالأوروبيين كلها إلى حد بعيد. سعى الأوروبيون كما الغرب عموماً، ورغم علاقاتهم القوية والعميقة بمنظومة أثرياء سورية من الأطراف والألوان السياسية كلها، إلى المساهمة الفعالة في مشروع الفوضى في سورية كما في غيرها، فمستوى النهب السابق، لم يعد متناسباً مع عمق أزمته الاقتصادية والمالية، التي أصبحت تتطلب التدمير لتنتعش مجدداً، أو لتمكن على الأقل انتعاش الآخرين، وخروج مناطق هيمنتهم عن السيطرة. وهذا المشروع فشل سياسياً في سورية، ولم يصل إلى نقطة اللاعودة التي كانوا يريدونها، بفضل تغيرات ميزان القوى الدولي. وبما أنه فشل، وأصبحت الحلول السياسية هي الأمر الواقع، فإنهم يسعون للمحافظة على الأقل على موقع هيمنة وعلاقات اقتصادية في خريطة سورية القادمة، وتحديداً في خريطة إعمارها حيث يتم الحديث عن 300 مليار دولار تقريباً، وهذه الاستثمارات لن «تفك أزمة» للأوروبيين، ولكنها تتيح ألا يخرجوا مطلقاً، وتتيح إعادة وصل الخطوط التي قطعوها خلال السنوات الماضية. وعلى هذا الأساس يتكئون من فوق الطاولة، ومن تحتها، كما هو عهدهم.

هل هناك

فرصة جديدة للأوروبيين؟!

سيدخل الأوروبيون من بوابة تمويل إعادة الإعمار والاستثمار به، هذا ما يأملونه، لتؤمن استراتيجية القروض والاستثمارات الربط العميق مع النخب السياسية القادمة، ومع مصير البلاد الاقتصادي، ويرتهن وضعها المالي لأقساط القروض والفوائد، ولتصبح أموال الإعمار واستثماراته أداة ضغط على المسار والنموذج الاقتصادي، الذي يريد أن يتبعه السوريون، والذي تحتاجه بلادنا فعلياً. إن هذا السيناريو واقعي جداً، ولكن لو

أننا في التسعينيات على سبيل المثال، أو في مرحلة الهيمنة الاقتصادية والمالية والتمويلية الغربية... ولكن هذه المرحلة انتهت اليوم، وإعادة إعمار سورية تأتي في عالم اليوم، حيث أصبحت دول أطراف كبرى سابقة، ومستعمرات قديمة، هي الرقم واحد عالمياً في المؤشرات كافة. والحديث عن الصين تحديداً، وغيرها من قوى العالم الجديد اقتصادياً وتحالفاته. وهؤلاء، ليس نتيجة دوافع أخلاقية، بل دوافع اقتصادية موضوعية، يستطيعون أن يؤمنوا للسوريين، كما يؤمنون لغيرهم من دول آسيا وإفريقيا، فرصاً تمويلية ميسرة وهامة، ودون شروط مسبقة سياسياً واقتصادياً. والأهم: أن هؤلاء معنيون سياسياً وبشكل مباشر بنجاح فعلي لإعادة الإعمار في سورية، وذلك لأنهم معنيون برسوخ الاستقرار في المنطقة، وباستكمال نموذج لحل الأزمات الدولية سياسياً واقتصادياً. فهل يستطيع الأوروبيون تحديداً أن ينافسوا نموذج الصين التمويلي، هل يستطيعون أن يقدموا لنا منحة، وقروضاً دون فوائد تمويل البنى التحتية والصناعة والطاقة، وشركات تمويلية ندفع مقابلها سلعاً لا دولارات، كما يفعل الصينيون في مشروع طريق الحرير، وفي علاقاتهم بإفريقيا وأميركا اللاتينية؟

المنافسة التمويلية العالمية اليوم لم تعد عادلة، والغرب خاسر فيها تماماً...

المنافسة
التمويلية
العالمية اليوم
لم تعد عادلة
والغرب خاسر
فيها تماماً...

هذه بعض شروطنا... لذلك، إن كان الأوروبيون يشترطون على السوريين ألا يساهموا بإعادة الإعمار، فإليكم دفعة من الشروط التي قد نضعها لنسمح للأوروبيين بالمساهمة التمويلية: أولاً: ينبغي أن يكشف هؤلاء عن مساهمتهم في تمويل السلاح، والعنف، بل والإرهاب في سورية ليقدموا تعويضات مقابلها. وثانياً: عليهم أن يعوضوا الشعب السوري عن النتائج الاقتصادية للعقوبات والحصار الاقتصادي الذي فرضوه خلال سبع سنوات. وثالثاً: عليهم أن يقدموا لنا كشف حساب بأموال أثرياء سورية المودعة في مصارفهم، والمتركمة عبر عقود وعقود من الاستغلال المركب، لنستعيد حصة الإعمار منها. ورابعاً: عليهم أن يلتزموا بمحددات النموذج الاقتصادي الذي قد يفرضه السوريون، والذي قد يحدد نسبة ربح قليلة، ويمنع خروج الأموال من سورية إلى حين تحقيق أهداف نمو وتنمية ضرورية. وخامساً: عليهم أن يقبلوا المنافسة التمويلية العالمية، فمن لم يساهم في العنف في سورية من الأطراف الدولية، ودفع الحلول السياسية فيها، ومستعد لتقديم المنح والتمويل دون فوائد له أحقية وأولوية في الشراكات التمويلية، والعوائد المستقبلية من عودة سورية إلى العمل والبناء والحياة.

«المليارديرة» الأوروبية العجوز، لا تزال متعجرفة، رغم أن البساط يسحب من تحتها، وتتوقف منابع التدفقات المالية التي كانت تتراكم في خزائنها من علاقات الهيمنة المالية والاقتصادية المتركمة خلال قرون. وكما كانت سورية أول نموذج لنهاية الاستعمار القديم بعد عام واحد من نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنها قد تكون الأولى أيضاً التي تعلن نهاية الاستعمار الغربي الاقتصادي الحديث، عبر نموذج إعادة إعمار جديد ومستقل.

هل من التباس في الدور الرسمي تجاه الحمضيات؟



ترى هل من جديد إذا قلنا بأن موسم الحمضيات يتم استهدافه سنوياً، حاله كحال الفلاحين والمنتجين؟

■ سمير علي

وهل من جديد معرفة أن الخسائر السنوية التي يتكبدها هؤلاء الفلاحون أوصلتهم إلى قطع أشجارهم لاستبدالها بزرعات أخرى، أو بهجرة الأرض والزراعة نهائياً؟ وهل من جديد بتسليط الضوء على معاناة هؤلاء الفلاحين وانعكاساتها السلبية على مجمل الاقتصاد الوطني بالنتيجة؟ ربما لا جديد في ذلك كل، فمعاناة الفلاحين مع الموسم السنوي للحمضيات لم تقتصر على تكاليف الإنتاج المرتفعة، ولا على مستوى كم الإنتاج وصعوبات التسويق والفائض منه سنوياً، ولا على مستوى الاستغلال المجحف في مستوى الأسعار التي يتقاضونها لتصريف بعض إنتاجهم من قبل التجار والسامسة، لتدخل عليها منذ سنوات عدة معاناة أخرى، تتمثل بإغراق الأسواق بمادة الموز، أو غيره من الفواكه الأخرى كالكيوي والمانغا، بسعر منافس بالتوازي مع موسم القطف، والتسويق بما ينعكس سلباً على سعر محصولهم، وفقاً لسياسة العرض والطلب في السوق، التي يتغنى بها التجار كما الرسميون، والنتيجة مما سبق كله هي: تلك الخسائر المتراكمة مع تداعياتها سابقة الذكر.

الجديد الرسمي

الجديد في هذا الموسم على مستوى الصعوبات والمعاناة تجلّى عبر محورين: الأول: دخول السورية للتجارة على خط استيراد مادة الموز بسعر منافس، بالتوازي مع موسم الحمضيات رسمياً، وبسعر معلن للمستهلك 400 ليرة للكغ، بعد أن كان هذا الدور محصوراً بالتجار والسامسة بغرض كسر سعر محصول الحمضيات بموسمه. والثاني هو: تدخل اللجنة الاقتصادية عبر كسر أسعار لجان المحافظات لأصناف الإنتاج في هذا الموسم تخفيضاً، وذلك للكميات التي من الممكن أن تستجرها الجهات الرسمية، ممثلة بالسورية للتجارة من كم الإنتاج الكبير.

تسعير لا يلغي الغبن!

موسم تسويق الحمضيات بدأ منذ فترة، وعلى الرغم من ذلك فإن نتائجها السلبية بدأت تنعكس على الفلاحين والمنتجين تبعاً، وقد أتى تدخل اللجنة الاقتصادية ليكمل مهمة النتائج السلبية على هؤلاء، خاصة وأنها قامت بتخفيض سعر المنتج عليهم. يشار إلى أن تسعير الحمضيات في اللاذقية وطرطوس من أجل تسويق بعض الكميات من هذا المحصول، عبر السورية للتجارة هذا العام، تم عبر لجان مشكلة لهذه الغاية، مؤلفة من: اتحاد الفلاحين، ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والسورية للتجارة، وغيرها من الجهات الأخرى.

لقد كان السعر المعتمد من اللجنة المشكلة لتسويق الحمضيات في طرطوس على سبيل المثال، النوع الأول: 90 ليرة والثاني: 70 ليرة والثالث: 50 ليرة، أخذين بعين الاعتبار تكلفة المنتج على الفلاحين بعد دراستها من قبل هذه اللجنة، حسب ما تم الإعلان عنه، علماً أن بعض المصادر قدرت التكلفة

الوسطية على الفلاحين بـ 62 ل.س للكغ الواحد بغض النظر عن تصنيفه، ما يعني أن الفلاح قد يتعرض لبعض الغبن، حتى عند تسويق بعض إنتاجه حسب ما تستقر عليه اللجان من تصنيف لهذا الإنتاج عبر البوابات الرسمية.

وقد بدأ التسويق الرسمي بالاعتماد على هذه الأسعار، حيث استجرت السورية للتجارة كمية 400 طن من كم الإنتاج في طرطوس حتى الآن، حسب ما أعلن رسمياً. في المقابل، كان هذا السعر مقياساً نوعاً ما على مستوى التسويق الجاري للحمضيات عبر التجار والسامسة، في مسعى من هؤلاء لكسره طبعاً، وهو ما جرى ويجري، مستغلين وجود الفائض الكبير من الإنتاج وحاجة الفلاحين وضعف التسويق الرسمي، وهي حالة متكررة سنوياً، وستؤدي بالنتيجة لتكريس ما سبق ذكره من تداعيات سلبية؛ خاصة على مستوى الخسائر ومعيشة الفلاحين ومستقبلهم، وعامة على مستوى قطع الأشجار وهجرة الأرض والزراعة.

فرصة للمزيد من الاستغلال

قرار اللجنة الاقتصادية الحالي، والذي خفض أسعار الحمضيات بحيث أصبح سعر النخب الأول 75 ليرة والثاني 50 ليرة والثالث 35 ليرة، لم يكن مجحفاً بالنسبة للفلاحين على مستوى تسويق بعض من إنتاجهم عبر البوابات الرسمية ممثلة بالسورية للتجارة فقط، بل كون اعتماد هذا السعر رسمياً سيؤثر على تسويق هذا الإنتاج عبر التجار والسامسة الذين رأوا في السعر الجديد المقر من اللجنة الاقتصادية فرصة لهم من أجل ممارسة المزيد من الضغوط على الفلاحين لفرض سعرهم الاستغلالي الخاص. موضوع تدخل اللجنة الاقتصادية عبر خفض الأسعار المعتمدة من قبل لجان المحافظات يتبين أثره عندما نعلم بأن الإنتاج التقديري لمحافظة طرطوس فقط من الحمضيات لهذا الموسم هو بحدود 250 ألف طن، وذلك حسب ما صرح به رسمياً خلال اجتماع جرى مطلع شهر تشرين الثاني الماضي في مبنى المحافظة، بوجود المحافظ والجهات الرسمية ذات الصلة، وبأن ما تم تسويقه من

طرطوس، والذي خفض الأسعار بنسبه 15% لكل نوع أضر بالمزارع، مشيراً إلى ما تكلفه المزارع من أدوات وأجور وصناديق فارغة وأدوية وهذا يتطلب دعم المزارع.

التياس في الدور

توصية اللجنة الاقتصادية التي حددت بموجبها الأسعار كما سلف، حظيت بموافقة رئاسة الحكومة مع الإجراءات المقترحة لتسويق موسم الحمضيات للموسم 2017-2018 من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تأثير هذا القرار على أرض الواقع من ناحية التسويق الرسمي يعتبر محدوداً في ظل محدودية كمية الاستيراد من قبل السورية للتجارة في مقابل كم الإنتاج الكبير. فما الجديد الذي دعا اللجنة الاقتصادية لتمرار دورها على مستوى تسعير هذا المحصول خلال هذا الموسم بهذا الشكل من التخفيض على السعر المقر من لجان المحافظات، طالما لم يعلن عن الالتزام بتسويقه كاملاً من قبل الجهات الرسمية؟

هذا الإنتاج عبر البوابات الرسمية «السورية للتجارة» حتى الآن هي كمية 400 طن فقط، وهي كمية ضئيلة جداً بالمقارنة مع كامل الإنتاج، ما يعني أن موسم هذا العام من الحمضيات لن يكون بأفضل من المواسم السابقة بالنسبة للفلاحين، بل ربما أسوأ.

الفلاح المطعون

قرار اللجنة الاقتصادية قد يُقرأ منه، إشارة غير إيجابية تجاه عمل اللجان التي اعتمدت الأسعار في المحافظات، كما يتضمن رفضاً لمعايير حسابات التكلفة التي اعتمدتها هذه اللجان كذلك الأمر، لكن أسوأ ما في هذا القرار أنه كان طعنة موجهة لفلاحي ومنتجي الحمضيات، ليس على مستوى انعكاسه على تسويق منتجاتهم وتحكم التجار والسامسة بهم، بل على مستوى معيشتهم ومستقبلهم المقترنة بالخسائر التي سينكبونها بنهاية الموسم.

لقد أكد رئيس اتحاد فلاحي طرطوس، عبر بعض وسائل الاعلام: أن قرار اللجنة الاقتصادية الخاص بتسعير الحمضيات في

المستفيد عملياً
من هذا القرار
الآن هم: شريحة
التجار والسامسة
بالدرجة الأولى وربما
السورية للتجارة في
المرتبة الثانية، على
الرغم من محدودية
تدخلها.

موسم مستهدف

مما لا شك فيه أن المستفيد عملياً من هذا القرار الآن هم: شريحة التجار والسامسة بالدرجة الأولى، وربما السورية للتجارة في المرتبة الثانية، على الرغم من محدودية تدخلها بالمقارنة مع كميات المحصول الإجمالية، خاصة في ظل المبلغ المحدود الذي خصص لهذه الغاية رسمياً، في مقابل الضرر الكبير الذي سيتحمله الفلاحون والمنتجون، وذلك كون صعوبات تصريف المحصول ما زالت قائمة أمامهم، ما يعني أن معاناتهم ستستمر، طبعاً مع عدم إغفال الضربات الموجهة الأخرى، التي يتلقاها المحصول والفلاح كل عام، كذلك الأمر، من خلال إغراق الأسواق بمادة الموز بسعر منخفض بالتوازي مع موسم القطف والتسويق، والتي دخلت عليه السورية للتجارة هذا الموسم بشكل رسمي كذلك، وغيرها من أساليب الاستهداف الأخرى التي لا تقف عند تكاليف الإنتاج المباشرة من أسمدة وأدوية ومحروقات وري وغيرها. والكارثة الأكبر ستكون ليس على مستوى هذا المحصول الاستراتيجي والهام فقط، بل على مستوى الاقتصاد الوطني عموماً، خاصة عبر تداعياته المتمثلة بقطع الأشجار أو هجرة الأرض.

والسؤال الأخير على السنة الفلاحين:

هل هذا هو الدور الرسمي الموعد حول الدعم وتسويق المحصول، الذي خصصت له الاجتماعات الرسمية وصدرت من أجله القرارات والتوصيات؟

العلم الرسمي يبشر أخيراً:

«نحن بحاجة لعملية تغيير ثقافية»!



مقالة في مجلة «علوم» (Science) العالمية في إصدارها الـ 358 «6368» في الثامن من كانون الأول 2017 «الأسبوع الماضي»، تحت عنوان «التحريض في العلم هو حقيقي»، للكاتبين: (روبن بيل)، رئيسة الاتحاد الأمريكي للجيوفيزياء، والأستاذة في جامعة كولومبيا «نيويورك-الولايات المتحدة»، و«لارا كونيغ»، عالمة في مركز المعلومات الوطني للجلد والتلج في المعهد التعاوني للبحوث البيئية في جامعة كولورادو؟ تتناول الكاتبان قضية التحريض في مجال الأكاديميا، خصوصاً بعد بروز حركة التنديد بالتحريض في مجال العلوم تحت وسم «#وأنا أيضاً» «MeToo» وتوسع حركة التصريح من قبل العلماء والباحثين حول مواقف تحريض حصلت معهم في مراكز البحث والبعثات البحثية عامة، «بعد عقود من الصمت وإخفاء القصص» تقول الكاتبان، حيث إن «أكثر من نصف النساء في الأكاديميا اختبرت التحريض».

ثانياً: هي تدعم هذا التشوّه من خلال منظومة السلطة والتنفيذ والاستغلال، ومنظومة القيم والأخلاقيات المتناسبة مع العلاقات الاستغلالية ومراكمة الثروة، خصوصاً تسليع المرأة والرجل في آن، وصناعة الصور النمطية عن كليهما، وتفريغ العلاقات من مضمونها الإنساني، واعتبارها محض «شهوانية»، التي لا يسلم منها أي حقل اجتماعي. وبالتالي لا يمكن للبيئة الاجتماعية «المريضة» بأمراض الرأسمالية، أن تعالج نفسها من ضمن الرأسمالية، في تعبير عن مقولة ماركس أعلاه، بل إن البيئة المختلفة، في عملية ولادة متجددة للمجتمع في مخاض الصراع السياسي- الاجتماعي نحو العدالة والسلام والتقدم المادي والمعنوي.

العلوم التي طالما أعلن العقل الرسمي أنها «حيادية» موضوعية هي على العكس، تحمل ملامح وخصائص الرأسمالية وتناقضاتها، ولا توجد من خارجها. فكم «متحريض» أو انتهازي مرتزق أو مهادن للواقع الاستغلالي وعلاقاته، أصدر كتاباً أو بحثاً ولا زال يُصدر، ويريدنا العقل الرسمي الرأسمالي أن نعتبرها مسلمات، فقط لكونها «علمية».

عن فهمه المثالي - الفوقي «غير العلمي» للقضايا الاجتماعية، في عزلها عن واقع النظام الاقتصادي والعلاقات الناتجة عنه. حيث إن أية ظاهرة تواجه بالطريقة «التبشيرية» التي تعتقد أنه بمجرد أن تتم الدعوة «الثقافية» للتغيير فإن هكذا تغيير سيحصل. التحريض ظاهرة عامة في المجتمع، ولا تنحصر فقط في مجتمع العلماء «المنزّه والراقي»، حيث إن المقال بالرغم من تدليله على الظاهرة، وجانب الأزمة والتناقضات الأخلاقية التي يعاني منها المجتمع البحثي والعلمي عالمياً، في تداخل مستويات الربح المادي، والسلطة، والتنفذ، مع التشوهات الأخلاقية- النفسية للمجتمع الرأسمالي عامة، إلا أن المقال يحمل نفساً متعالياً في عزله وتركيزه على المجتمع العلمي خاصة.

«المربّي عليه أن يتربّى هو نفسه» - ماركس

معالجة التحريض المرفوض من مجتمع العلماء «الراقي»!، كما معالجة باقي الظواهر الاجتماعية المشوهة، يمكن في تغيير النظام الاجتماعي- الاقتصادي الممول لها. فالرأسمالية، أولاً: في تغريبها للذات الإنسانية، تشوّه الحاجات في واقع قمعها عن التحقق الضروري وتحرفها.

ولكن في العام الحالي، وعلى ضوء حالة التعبير الواسعة عن التحريض والإساءة ورفضهما، التي أصبحت الأوساط العلمية- البحثية تشهدها، قامت تجمعات علمية عدة، ببلورة معايير متعلقة بالتحريض وإجراءات وظيفية وأخلاقية تجاه المذنب، مثل: المعهد الأمريكي للعلوم الجيولوجية، والاتحاد الأمريكي للجيوفيزياء، في إعلانهما التحريض كـ «إساءة سلوكية غير علمية». وبالتالي: تعتبر الكاتبان أن الحل يكمن في تغيير فضاء الأكاديميا والعلوم بشكل عام من خلال ثلاثة عناصر، أولاً: فردياً عبر فهم موضوع التحريض وانتشاره. ثانياً: من خلال الفرق البحثية التي يجب أن تطور القواعد السلوكية. وثالثاً: من خلال التجمعات العلمية التي يجب أن توفر التدريب حول القيادة الأخلاقية؛ هذه العناصر التي من شأنها «أن تحفز تغييراً قوياً».

هذا الموقف ربطته الكاتبان بوظيفة العلم والعلماء الاجتماعية، الذين يجب أن يكونوا «مبتكرين ومتنوعين، لحماية البشرية، وفهم كوكبنا الأم، والدفع بنا لاكتشاف الفضاء الخارجي».

عمق الأزمة، المنظور المقلوب للواقع، والتبشير

ليس جديداً أن يعبر الفكر الرسمي

■ محمد المعوش

التحريض، النفوذ والمنظومة الرأسمالية

تقول الكاتبان إن ضحايا التحريض والإساءات السلوكية أخفوا ذلك لأسباب تتعلق بالحفاظ على الأمان الوظيفي والاجتماعي، حيث إن المتحريض وفاعل الإساءة غالباً هو من المتنفذين في مجال علمي- بحثي محدد، واعتبرت الباحثتان: أنه بتنفذه هذا يملك مفاتيح الترقية والتمويل والتوظيف والنشر والقبول العلمي لأي باحث/ة جديدة...إذاً هو مقرر مصير العاملين في المجال العلمي، والمواجهة أو الإعلان تعني: خسارة الموقع العلمي الوظيفي لـ «الضحية»، بينما «المعتدي» يكسب السلطة والحضور... ويحصل على الترقية والتكريم، والضحية تجلس صامتة بين المتفرجين».

الثقافة، والتغيير البطيء: السنا شعلة التغيير النقية؟!

بالنسبة للكاتبين، لم تشهد الثقافة السائدة بشكل عام في الأكاديميا تحولاً سريعاً خلال العقود الماضية، تجاه رفض هكذا ممارسات مضرّة بالأفراد والعلم على حد سواء، إلى حد «أنها ماثلة لبطء ذوبان القطع الجليدية».

وجدتها

■ د. عروب المصري



«إصلاح كبير سيء» قضية ضد

الهندسة الجيولوجية المناخية

تشكل التكنولوجيات التي تعد حلولاً سهلة لأزمة المناخ بالفعل، مخاطر كبيرة على الناس والنظم البيئية والأمن، وتشكل انحرافات خطيرة عن الحاجة الماسة إلى تخفيض عميق في الانبعاثات. يحذر تقرير جديد من أن الهندسة الجيولوجية، وهي التلاعب واسع النطاق بالمناخ، تكتسب قبولاً كحل تكنولوجي محتمل لتغيير المناخ في البلدان الرئيسية التي تنبعث منها الانبعاثات، لأن هذه البلدان ترفض الانفصال عن اقتصاداتها ذات الوقود الأحفوري.

وتنتشر برامج ومشاريع البحوث المتعلقة بالهندسة الجيولوجية التي تخطط لها الصناعة، ومؤسسات البحوث الممولة من الدولة والقطاع الخاص، ولا سيما في البلدان المرتفعة الانبعاثات، مثل: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ويحل كتاب «إصلاح كبير سيء» سياق ومخاطر الهندسة الجيولوجية، ويكشف عن الجهات الفاعلة والمصالح المكتسبة والتطورات السياسية الجارية لتعزيز الخطط التكنولوجية واسعة النطاق للتلاعب بالنظم الطبيعية للأرض.

وعلى الرغم من أن العديد من الخبراء العلميين والسياسيين يعتبرون ذلك تهوراً وغير مقبول، إلا أن الهندسة الجيولوجية تُدفع الآن بشكل متزايد إلى التيار الرئيس للمناقشات المتعلقة بالسياسة المناخية، حيث تخلق وهم الاختصار التكنولوجي لإدارة أعراض تغير المناخ دون معالجة أسبابه الجذرية.

ومن المحتمل حدوث ضرر لا رجعة فيه للتنوع الحيوي وسلامة النظم البيئية. وهناك أيضاً مخاوف جدية بشأن إدارة الهندسة الجيولوجية، بما في ذلك إمكانية النشر من جانب واحد، وخطر نشوب نزاع في حالة الآثار الإقليمية السلبية والآثار الجانبية، وخطر تسليح تكنولوجيات الهندسة الجيولوجية. يقول بعض الخبراء: «الهندسة الجيولوجية، هي دفاع خطير عن الوضع الراهن الفاشل، وليس ضرورة تقنية أو علمية. والواقع أن التكنولوجيات المطروحة للهندسة الجيولوجية ستزيد الوضع سوءاً بدلاً من حل المشاكل المتعددة الأوجه، الناجمة عن تغير المناخ. إن الادعاء بأننا يجب أن ننشر الهندسة الجيولوجية تقول: إننا سنسبب عاجلاً ضرراً لا يمكن إصلاحه لكوكبنا بدلاً من تغيير نظامنا الاقتصادي الذي لا يفيد سوى القلة القليلة في القمة».

فلسطين... إنها بمسافة الثورة!



ما يجري اليوم رداً على قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، إنما يعيد التأكيد على حقيقة أصيلة، هي: أن طريق المساومات لم ولن يؤدي إلى فلسطين، فهي ليست بالقريبة ولا بالبعيدة، بل بمسافة الثورة، ثورة الشعب على المحتل، وثورة القوى الوطنية على التوازن الدولي القديم ومفرازاته.

■ ديمة كتيلة

تتوالى ردود الأفعال العربية والدولية، على المستويين الشعبي والرسمي، فالمواجهات في فلسطين لم تهدأ منذ إعلان ترامب قراره، بالإضافة إلى التحركات الرسمية مثل: عقد قمة عربية استثنائية من أجل القدس، وواحدة طارئة لـ«منظمة التعاون الإسلامي». إن تجاوزات دولة الاحتلال ليست بالجديدة، وتصادي واشنطن في محاولة فرض خياراتها على الشعوب ليس بالسابقة، كما أن الحراك الرسمي العربي بشأن فلسطين، وإصدار بيانات الشجب والتنديد، ليس بالطارئ، فما الذي يمكن اعتباره جديداً اليوم؟

أفق للحل بعيداً عن الأمريكي

أصبح الحديث عن أن الولايات المتحدة هي وسيط غير نزيه في عملية السلام أمر واقع، تردد على مستوى الخطاب الرسمي مؤخراً بشكل غير مسبوق، حيث لم يعد من الممكن لأحد أن يساجل في هذا الأمر دون أن يضع نفسه خارج التاريخ، وبالتالي، فإن خروج واشنطن من العملية السياسية، وأية تسوية محتملة للقضية الفلسطينية، يعني: أن الكيان الصهيوني قد خسر داعمه الأساسي والتقليدي، وهو يعني أيضاً: إعلان الموت المسبق لـ«صفقة القرن» الأمريكية الجديدة عملياً، هذا في حال وجودها أصلاً. الأمر الذي سيزيد من عزلة الكيان وتخوفاته في هذا الشأن، ويفسح الطريق لمرجعية دولية جديدة غير منحازة لتكون داعماً في استعادة الحقوق.

هنا يمكن القول أيضاً: إن الظروف أصبحت ناضجة للتحلل من أية اتفاقيات مع الكيان الصهيوني، تم التوصل إليها سابقاً برعاية أمريكية، وما ترتب عليها من التزامات سياسية واقتصادية وأمنية مع دولة الاحتلال، مثل: اتفاقية «أوسلو» وغيرها، وهو مطلب شعبي رُفِعَ على شكل شعارات

في الاحتجاجات الأخيرة، وطالبت به حماس على لسان، اسماعيل هنية، في مهرجان ذكرى تأسيسها في 14 كانون الأول الحالي، بينما ألمح الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى إمكانية القيام بهكذا خطوة في القريب العاجل خلال خطابه في قمة «منظمة التعاون الإسلامي». وهو ما ينسحب أيضاً على المستوى العربي، ليشمل اتفاقيات «كامب ديفيد» والعلاقات الدبلوماسية مع الاحتلال وأي شكل من أشكال التطبيع.

الرد الفلسطيني... مواجهة الاحتلال

لم يمض على خطاب ترامب ساعات حتى جاء رد الشعب الفلسطيني مباشراً وموحداً، مواجهة الاحتلال هي جوهر القضية. الفلسطينيون قالوا كلمتهم: القدس لنا رغماً عن الأمريكي وغيره.

مواجهات وإضرابات عمّت فلسطين، في القدس والضفة الغربية وغزة، في ظل دعوات أطلقتها حركة «حماس» إلى انتفاضة جديدة في وجه الاحتلال، ودعوة مختلف القوى السياسية الفلسطينية إلى إضراب عام، دفعت جيش الاحتلال إلى إعلان حالة الاستنفار القصوى. ومع إعلان يوم الجمعة 8 كانون الأول يوم الغضب، انطلقت مسيرات لآلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لتشهد مناطق متفرقة تظاهرات واشتباكات مع قوات العدو، ولتجدد الدعوات إلى يوم غضب جديد، يوم الجمعة 15 كانون الأول.

وفي السياق ذاته، شهد الحراك الشعبي في فلسطين تطوراً من خلال اعتبار المؤسسات الأمريكية كافة العاملة في فلسطين هدفاً للشباب المنتفض، حيث دعا الحراك الشبابي من أجل القدس في بيان مشترك باسم «الحراك الشبابي من أجل القدس، اللجان الشعبية لمواجهة الاحتلال، وائتلاف شباب

أساس ظهر وضوحاً في رعاية عملية المصالحة مؤخراً، مصر التي تشهد تحولاً في سياساتها وتحالفاتها الدولية من خلال تعميق العلاقات والتعاون مع روسيا سياسياً واقتصادياً، وقد كان الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، قد توجه إلى القاهرة يوم الاثنين 11 كانون الأول الحالي، تلبية لدعوة من الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، لمناقشة التطورات الأخيرة، في وقت تزامن مع زيارة الرئيس الروسي بوتين إلى مصر. كما تشير الكثير من التحليلات: أن الوقت قد حان لدخول روسيا على خط القضية الفلسطينية، على أنها القوة البديلة المناسبة للعب هذا الدور، كونها أثبتت بأنها لاعب دولي يمكن الوثوق به، وذلك عبر اعتمادها مبادئ القانون الدولي والسيادة الوطنية في التعامل مع الأزمات.

إن تبدل موازين القوى العالمية، وتراجع مستوى هيمنة دول المركز الرأسمالي الغربي، الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، يعني بالضرورة تراجع توابعها وأدواتها في كل مكان، وهذا المنطق ينطبق بالضرورة: على الكيان الصهيوني، الذي تم زرعه في منطقتنا كقاعدة عسكرية متقدمة، لخدمة أهداف محددة أرادت تلك الدول في مرحلة التقدم، وفي مرحلة التراجع، من المنطقي والموضوعي أن يحدث العكس، حيث ستعمل تلك الدول على رمي الأحمال الزائدة، ومن ضمنها الكيان الصهيوني.

الانتفاضة» إلى إغلاق تلك المؤسسات كافة. وأوضحت المجموعات، أن كافة المؤسسات الأمريكية العاملة في مناطق السلطة، وخاصة مؤسسة «USAID» وأية مؤسسة فلسطينية تتلقى الدعم من هذه المؤسسات مستهدفة من قبل الشباب الفلسطيني، وعليها إغلاق أبوابها طوعاً والرحيل من أرض فلسطين قبل أن يغلقها الشباب الفلسطيني بقوة الجماهير الغاضبة، كما وصف البيان موقف السلطة الفلسطينية بالخجول والذي لا يرتقي لمستوى الحدث.

إن حصرية تقرير مصير القدس هي بيد الشعب، ومن الواضح أن هذا القرار لن يمنح الكيان الصهيوني إلا مزيداً من الضغط الداخلي، ليعتاق مع الضغط الخارجي، الناجم عن التراجع الأمريكي.

فرص التوازن الجديد

إن القضية الفلسطينية اليوم، لا يمكن لها أن تكون بمعزل عن التوازن الدولي الجديد المتبلور، ومساره في إطفاء ما أشعله مشروع الفوضى الأمريكي حول العالم، وحل الأزمات بمنطق الدفع باتجاه تطبيق القرارات الدولية التي تم التوافق عليها، والمثال الأوضح على ذلك هو: طريقة التعاطي مع القرار الدولي 2254 الذي يخض الأزمة السورية، والذي يشكل نموذجاً لحل الأزمات.

هنا تجدر الإشارة إلى دخول مصر على خط القضية الفلسطينية كلاعب

المؤسسات
الأمريكية كافة
العاملة في
مناطق السلطة
وأية مؤسسة
فلسطينية
تتلقى الدعم
منها أصبحت
هدفاً للشباب
المنتفض

إن ما يريده ترامب لا معنى له، في عالم يتغير بالكامل، فزمن الأمريكي قد ولى، وحق الوقت لإرادة الشعوب أن تقول كلمتها، ضمن شكل جديد من العلاقات الدولية، تقوده دول شرق صاعدة. لذلك من المرجح أن تستمر المواجهات مع العدو في فلسطين، لتتحول إلى انتفاضة شعب لم تنل سنوات الاحتلال السبعون من عزمته على التمسك بالمقاومة كخيار، مدركاً بتجربته الطويلة، وبما تفرضه الوقائع باستمرار، أن هذا الخيار هو الضامن الوحيد للحرية واستعادة الحقوق.

مصر تصارع بين عالمين... قديم وجديد



يبدو جلياً التطور الشامل للعلاقات الروسية_المصرية إيجاباً في السنوات الثلاث الماضية، بعد ركود دام قرابة لأربعة أو خمسة عقود ماضية، والتي عرفت نقطة علام أساس، هي: اتفاقية «كامب ديفيد» المشؤومة، بما حملته لمصر وللمنطقة عموماً، لكن ما هي سمات هذا التطور؟ وما هي تناقضاته مع التوجهات التقليدية السابقة لمصر اقتصادياً وعسكرياً؟

■ فادي خضر

من الصعب الحديث عن تحولات يسيرة وعميقة في شبكة العلاقات الاقتصادية والعسكرية، عندما يتعلق الأمر بدولة مركزية في المنطقة وحتى على مستوى العالم مثل: مصر، وحتى لو ظهرت مؤشرات على وجود إرادة سياسية ذاتية للقيام بتلك التحولات، فإنها وحدها لا تكفي موضوعياً، حيث إن تلك التغييرات مرتبطة عند التطبيق ببنية وهيكلية جهاز الدولة، وطواعيته في التلاقي مع الرؤية السياسية العامة لمصر المستقبل.

طريق التغيير الطويل

قبل الحديث عن بعض التعقيدات داخل جهاز الدولة المصري، من الضرورة بمكان التأكيد والجزم بضرورة التغييرات العميقة الشاملة لمصر، نظراً إلى التناقضات الداخلية المتفاقمة، وإلى كم الاستحقاقات الاقتصادية_الاجتماعية والأمنية_العسكرية المتراكمة، والواصلة إلى حد الخطر الحقيقي، الذي يهدد البلاد بظواهر فوضى أكبر وأعقد مما شهدته في السنوات الأخيرة. بوادر هذه الحالات أو «البروفة» الأولية لها، ظهرت أثناء موجة الحراك الشعبي الأولى ضد حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وموجة الحراك الثانية ضد حكم «الإخوان المسلمين»، حيث اضطر جهاز الدولة إلى التجاوب مع عموم الشارع المصري، واستلام زمام المبادرة في الحالتين، خوفاً من انزلاق البلاد نحو الفوضى الناتجة عن الانقسامات السياسية الحادة. يترافق ذلك مع الظروف الخارجية الأشبه بحروب

عالمية مصغرة، بدأت مع الأزمة الأوكرانية، ووصلت محيط مصر في ليبيا واليمن وسورية.

انطلاقاً من ضرورة التغيير الجذري هذه، يمكن في البداية مقارنة المؤشرات الاقتصادية للميزان التجاري المصري مع كل من الاتحاد الأوروبي من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى. حسب وزير التجارة والصناعة المصري، طارق هابل، فإن الاتحاد الأوروبي يعد المستثمر الأول في مصر بنسبة 75% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام الماضية، بالمقابل يتلقى الاتحاد الأوروبي 22,7% من الصادرات المصرية، ويقدر التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي بحوالي 27 مليار يورو.

بينما لا يتجاوز حجم التبادل التجاري بين مصر وروسيا 4 مليارات دولار، وبين مصر والصين 5,2 مليار دولار، أي: أن التبادل التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي هو تقريباً ضعفاً مثيله مع روسيا والصين.

في المقابل، فإن التعاون العسكري المصري مع الغرب، وتحديداً مع فرنسا، يأتي كصفقة اعترافية، من حيث نوعها وتوقيتها، أمام سلسلة التعاون العسكري المصري الروسي المتزايد، الذي يبدو واضحاً كتوجه عام في السياسات المصرية، هنا يمكن فهم تلك الصفقات مثل: «ميسترال» و«رافال» من الناحية السياسية، على أنها جزء من توجهات مازالت قوية داخل جهاز الدولة المصري، اعتادت على نمط من العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع دول الغرب، وتعارض بالضرورة إعادة تكييف جهاز الدولة مع ضرورات التنمية والتعاون على مستوى العالم.

الغرب بمنطق الهيمنة الإمبريالية على بقاع الأرض كلها ساهم في العقود الأخيرة بشكل اساس في إضعاف قطاع الدولة الصناعي والزراعي

سمات التعاون مع الشرق

هذه التعقيدات داخل جهاز الدولة المصري لم تمنع الانطلاقة الفعلية نحو علاقات أوسع على المستوى الدولي، والأهم مع روسيا، لكن سمة هذه العلاقات، على أهميتها، أنها تميل أكثر للتعاون العسكري، أو إلى تعزيز البنى التحتية، وتحديداً مشاريع الطاقة الكبرى.

هذه القطاعات المتعاون عليها تتسم بمركزيتها من حيث القرار السياسي، وبالتالي سهولة تمريرها والشروع بتنفيذها بشكل عام، لكن الحديث عن الاستفادة من التجهيزات الصناعية والخبرات العلمية في قطاعي الزراعة والصناعة، ما تزال أقوى مع الغرب، وهذه القطاعات هي عملياً ما تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي، ونسب التشغيل للمواطنين المصريين، دون إغفال أهمية التعاون في مشاريع البنى التحتية الكبرى والتسليح، الذي يجري على

قدم وساق بين الجانبين الروسي والمصري.

لماذا تجب مقارنة توجهات مصر الاقتصادية بين الشرق والغرب؟

لنأخذ مثلاً: مشروع الضبعة النووي فالمشروع يمول بقرض روسي قيمته 25 مليار دولار يسدد على مدة 22 عام بفائدة غير مركبة تبلغ 3% أي: أن مصر ستدفع لروسيا ما يقارب 40 مليار دولار، مقابل صافي أرباح 264 مليار دولار، ولن يتم تسديد أي قسط قبل تشغيل المحطة النووية ودخول عوائدها إلى الخزينة المصرية. هذا النوع من المشاريع لم تحظ به مصر طوال عقود من التعامل مع الغرب والولايات المتحدة، فحتى عقود التسليح مثلاً مع روسيا، تتطور اتجاه عقود تكنولوجيا مشتركة لجميع الدبابات محلياً في مصر، كما هو الحال بالنسبة للطراز تي-90، وهو ما أعلن عنه الجيش الروسي منتصف العام الجاري.

الغرب بمنطق الهيمنة الإمبريالية على بقاع الأرض كلها، ساهم في العقود الأخيرة بشكل اساس في إضعاف قطاع الدولة الصناعي والزراعي، فتحولت مصر إلى بلد تابع بشكل شبه كامل، وبالتالي مسألة تعميق الفرز داخل جهاز الدولة المصري، وإسناد المصلحة الوطنية داخله بالمد الشعبي، هو الضمانة الوحيدة لاستعادة المكانة المصرية إقليمياً ودولياً، وهو بالامر الممكن نظراً للكم الهائل من الامتيازات الاقتصادية والبشرية، لكن المعيق جوهرياً لمصر قوية ومستقرة، يبقى حسم التفاضل اقتصادياً وحتى سياسياً بين غرب حمل من بين ما حمله اتفاقية «كامب ديفيد»، وبين شرق صاعد قادر فعلياً على التكامل مع مصر كواحدة من أهم أركانه ضمن عالم يتغير بالكامل.

الصورة عالمياً

«لعم» الأمريكية للتفاوض مع بيونغ يانغ؟



لم تحسم واشنطن أمرها حول بدء المفاوضات مع كوريا الديمقراطية، على الرغم من ظهور بوادر جديدة مؤخراً، توحى بإمكان إطلاق تلك العملية التفاوضية، التي جاءت على لسان وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون...

■ وائل سعد

يقول الوزير الأمريكي في خطاب ألقاه في مركز أبحاث واشنطن، يوم الثلاثاء 12 كانون أول الحالي: أن «الولايات المتحدة مستعدة للحوار مع كوريا الشمالية عندما تكون مستعدة لذلك». ويضيف: «بيونغ يانغ يجب أن تأتي إلى مائدة التفاوض وهي على استعداد لتغيير مسارها بشأن برامجها النووية والصاروخية».

أيام ما قبل التفاوض!

رأى تيلرسون: أن واشنطن بحاجة إلى «فترة هدوء» لإجراء مفاوضات مثمرة مع بيونغ يانغ، مفترضاً أنه يمكن خلال اللقاء المحتمل، وضع «خارطة طريق» لتسوية الوضع. ثم يشفع وزير الخارجية الأمريكي أفواله بصيغة الاستقواء المكررة قائلاً: «إن الجيش الأمريكي على استعداد للرد على أي تهديد كوري شمالي قوي، وأن القوات المسلحة الأمريكية تفتت أوامر بأن تكون لديها مجموعة كاملة من خطط الطوارئ المتاحة».

للمرة الأولى يظهر خيار التفاوض جلياً على لسان مسؤول كبير في إدارة ترامب، مما يشير إلى تجهيزات ربما تكون جديدة، أو بالأحرى محاولات جس نبض أولية، لخيار هو في نهاية المطاف الأوفر حظاً، مع عدم استبعاد خيار الجنوب الأمريكي نحو الخيار العسكري، الذي يعني:

حرباً عالمية ثالثة، قد تصل نيرانها حتى إلى واشنطن نفسها. هذه المحاولات الأولية لجس النبض تزامنت مع إعلان مسؤول الشؤون السياسية في الأمم المتحدة جيفري فيلتمان: أن «كوريا الشمالية تسعى إلى تجنب الحرب في شبه الجزيرة الكورية». كما أعلن للصحفيين في 12 كانون أول الحالي، وأن المسؤولين الكوريين الديمقراطيين وافقوا على أهمية تجنب وقوع الحرب، وأن الأمم المتحدة ناقشت معهم كيفية فعل ذلك لمدة خمس عشرة ساعة.

وأشار المسؤول الأممي: أن المسؤولين في كوريا الديمقراطية، لم يقدموا خلال زيارتهم لبيونغ يانغ الأسبوع الماضي «أي نوع من الالتزام»، بشأن المحادثات قائلاً: «الوقت سيوضح تأثير مناقشاتنا، لكنني أعتقد أننا تركنا الباب موارباً وأمل بقوة في أن يفتح باب الحل التفاوضي على مصراعيه».

هذه التطورات في الملف الكوري عكسها، بعد يوم واحد فقط، تصريحات قادمة من واشنطن نقلتها وكالة «رويترز» عن المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، دون الكشف عن اسمه، والذي أشار إلى: أن الوقت الحالي ليس مناسباً على ما يبدو لإطلاق محادثات مع كوريا الديمقراطية، في ظل تجربتها الصاروخية الأخيرة، التي أجريت في 29 تشرين الثاني الماضي.

هذه التصريحات الأخيرة تدل على اشتداد الصراع الحاصل داخل الإدارة الأمريكية حول طرق التعاطي مع الملف الكوري، أو حول التوقيت المناسب للانتقال الفعلي نحو نزع فتيل التوتر في شبه الجزيرة الكورية، لكن من المرجح أن احتدام الصراع داخل إدارة ترامب حول التوقيت، متعلق بالملفات الأخرى في شرق آسيا، وبالتحديد محاولات التضييق والإشغال للصين بشكل أساسي، تلك المعركة الكبرى بالنسبة للولايات المتحدة، بالإضافة إلى حاجة واشنطن ضمان تواجداتها في المنطقة بحجة تجارب بيونغ يانغ الصاروخية.

أصابع الاتهام المزيف؟

في هذا الصدد، لا تخفي واشنطن نبرة اللوم والتهام لبكين، فيما يخص ملف شبه الجزيرة الكورية، حيث سبق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أن اتهم السلطات الصينية، إثر اختبار بيونغ يانغ لصاروخ باليستي عابر للقارات بـ«التقاعس» عن بذل جهود كافية لكبح جماح «كوريا الشمالية».

فيما ردت الصين عبر بيان خارجيتها على انتقادات ترامب، مشددة على أنها ليست الطرف الذي سبب أزمة بيونغ يانغ النووية، مؤكدة أن التسوية تتطلب جهود الأطراف المعنية جميعها. وأضافت الخارجية الصينية: «يجب أن يكون لدى الأطراف جميعها

مفهوم صحيح لهذا الأمر»، مشيرة إلى أن جهود الصين الرامية إلى إيجاد حل في شبه الجزيرة الكورية نالت اعترافاً واسعاً من قبل المجتمع الدولي.

هذه الاتهامات الأمريكية للصين أيضاً، تأتي في ظل الصراع داخل البيت الأبيض، فوزير الخارجية الأمريكي، تيلرسون، كشف أن واشنطن تعهدت لبكين، بأن قواتها إذا اضطرت للدخول إلى كوريا الديمقراطية، فستسحب بعد استعادة الاستقرار هناك، وبغض النظر عن واقعية التدخل العسكري من عدمه، إلا أن تيلرسون بهذا الموقف يقول ضمناً: إن أي خيار مقبل للإدارة الأمريكية مرهون بالتنسيق مع الصين، وهو ما تدره تيارات داخل الإدارة الأمريكية وتجاهله تيارات أخرى.

هنا يمكن القول إن الأيام القليلة الماضية أظهرت أكثر فأكثر التناقضات الأمريكية الداخلية حيال الملف الكوري، وهي دليل على ضيق الخيارات الأمريكية، وفي الوقت نفسه اقترب موعد حسم الخيار، بغض النظر عن الأجل الزمنية بأسابيع أو أشهر. ولربما تكون «فترة الهدوء» التي طلبها تيلرسون، هي ضمناً: دعوة لهدنة داخلية أمريكية فيما يخص الملف الكوري، عسى أن تتجج إدارة ترامب في إنزال نفسها عن الشجرة التي صعدت إليها، مهددة بالحرب على كوريا الديمقراطية.

• أعلن وزير

الخارجية

الروسي

سيرغي

لافروف:

أن موسكو

تنتقل إلى تعزيز

التعاون في إطار

صيغة روسيا والهند والصين «RIC»، ذلك

خلال لقاء جمع وزراء خارجية تلك الدول.

• صرح رئيس جمهورية

صربيا الكسندر

فوتشيتش،

عشية زيارته

لموسكو: أن

بلاده لا تعتزم

الانضمام

لحلف شمال

الأطلسي «الناتو».

مؤكد أن بلاده ستحافظ على حيادها

العسكري.

• وصل وزير

الخارجية

البريطاني

بوريس

جونسون

إلى طهران

السبت الماضي،

في زيارة وصفها دبلوماسي إيراني رفيع

بالاستثنائية، مشيراً إلى وجود «توجهات

إيجابية» في سياسة لندن.

• دعا جيمي

مكغولدرريك

منسق الأمم

المتحدة

للشؤون

الإنسانية في

اليمن: الأطراف

المتحاربة إلى السماح

بدخول مزيد من المساعدات إلى 8,4 ملايين

شخص «على شفا المجاعة» هناك.

• التقى وزير الخارجية

الروسي لافروف،

بوزير خارجية

حكومة «الوفاق

الوطني»

اللبني،

ممد سiale.

وأوضحت وزارة

الخارجية الروسية أن

الجانبين يدعمان توقيع عقود على أساس المنفعة

المبادلة بعد التوصل للتهنئة.

• أعلنت شركة

«روس آتوم»

الروسية

للطاقة،

أنها وقعت

اتفاق «خارطة

طريق» للتعاون في

مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية

مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية في

السعودية.



«إفريقيا تنهض» أكذوبة رأسمالية...



لا يخفى على أحد بأن إفريقيا، الغنية بالنروات، هي أحد أبرز ضحايا المنظومة الرأسمالية، والتي أصبحت رمزاً للفقر والاستغلال. والقول: أن إفريقيا تشهد نهضة اقتصادية، وهو ما ساد في الأوساط الرأسمالية خلال السنوات الأخيرة، إنما يهدف إلى زيادة ربط هذه القارة بدول المركز، من أجل الإمعان في نهب ثروتها، الأمر الذي تظهره الحقائق الواردة في المقال التالي...

■ باتريك بوند
تحرير: عروة درويش

قبل بضع سنوات، وفي الوقت الذي توقف فيه الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا عن الزيادة السريعة لأعوام 2002-2011، سادت أسطورة في أوساط «النخب» السياسية والاقتصادية، شعارها «إفريقيا تنهض». ادعى جينس ويدمان، رئيس مصرف «دويتشه بوندزبانك»، في حزيران 2017، خلال مؤتمر في برلين: «إفريقيا تقف على أهبة الاستعداد من أجل الاستفادة من اقتصاد عالمي مفتوح. إنها مشرفة على مرحلة اقتصادية إيجابية».

كان وزير المالية الألماني، وولفغانغ شوبل، هو من نظم هذا المؤتمر من أجل تعزيز اتفاق «مجموعة العشرين» مع إفريقيا، والذي «يهدف بشكل رئيس إلى تخفيض مستوى المخاطر أمام الاستثمارات الأجنبية». لكنه حرص أثناء الانتخابات الألمانية، بالاشتراك مع أنجيلا ميركل، أن يظهر أن هذه الاستراتيجية سوف تقلل من تدفق اللاجئين الأفارقة إلى أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أن جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة الإفريقية العضو في مجموعة العشرين، والتي كانت حاضرة في لقاءات الرؤساء العاصف في هامبورغ. والتي رغم إبداء رئيسها، جاكوب زوما، انزعاجه بشكل اعتيادي من التصريحات الغربية، لم يستطع لا هو ولا ميركل أن يوقفا تهديدات ترامب للصفقات التجارية مثل: «قانون النمو والفرص»، أو التخفيضات الكبيرة في ميزانية المساعدات الخارجية، ومن بينها: الغذاء والدواء لإفريقيا، أو نوايا عدم الاستمرار في دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخضراء.

في الواقع، بعد الوصول عام 2011 إلى ذروة دورة إنتاج البضائع، وتحطم الأسعار الذي تبعها، كان من غير المنطقي بكل بساطة أن يتم التصريح بأن إفريقيا تزدهر في «اقتصاد عالم مفتوح»، نظراً لأن الكثير من اقتصادات القارة تعتمد على إيداعات النفط والمعادن، الذي تهيمن على احتكاره شركات متعددة الجنسيات، والمتاروجة أسعاره دون ثبات منذ عام 2002. لم يؤدي الانتعاش البسيط في أسعار السلع الأساسية عام 2016، ولا السقوط المستمر لقيمة معظم العملات الإفريقية، إلى إفساح المجال لتجديد المنافسة أو الثقة بالأعمال، أو استثمارات الشركات متعددة الجنسيات، بل قامت بدلاً عن ذلك بتحفيز جولة أخرى من الأزمات المالية، وإلى عجز شديد في الحسابات، وإلى تخلف عن سداد الديون السيادية، وإلى الاحتجاجات الشعبية.

التهب الهائل

حتى قبل ذروة السلع عام 2011، والانهايار عام 2015، ألحقت الاستراتيجية النيوليبرالية الموجهة نحو التصدير ضرراً كبيراً بالتطور البشري، وبالمساواة بين الجنسين، وبالبيئة

المحيطة. رغم أن معدلات الفقر والوفيات والأمراض والتعليم قد تحسنت في مرحلة ما، خاصة بعد قيام مجموعة السبعة الكبار بتخفيض عبء الديون عام 2005، وهو ما سمح بالتخلص التدريجي من رسوم الخدمات الأساس التي كانت مفروضة، فإن ظروف إعادة الحياة اليومية لم تحدث، وخاصة منذ بداية الركود العالمي عام 2008. لقد ارتفعت مستويات الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بشكل مطرد منذ عام 1998 وحتى الأزمة العالمية، لكن الثروة الناجمة عن النمو لم تقطر من أعلى إلى الأسفل إلا قليلاً جداً.

أدلى مثولي نكوبي، كبير الاقتصاديين في «البنك الإفريقي للتنمية African Development Bank» بادعاء كاذب أن: «واحد من كل ثلاثة أفارقة هو من الطبقة الوسطى». وأعاد البنك مجدداً عام 2017 القول أن: «أحد العوامل الرئيسة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية في إفريقيا هو الزيادة في عدد السكان، البالغ مليار نسمة حالياً، والتوسع في الطبقة الوسطى، المقرة عددها بـ 350 مليون». لكن نكوبي قد عرّف «الطبقة الوسطى» بأنهم أولئك الذين ينفقون ما بين 2 و20 دولار في اليوم. لكن 20% من هؤلاء ينفقون ما بين 2 إلى 4 دولار، و13% ينفقون ما بين 4 إلى 20 دولار. إن كلتا الفئتين تمثلان طبقة فقيرة في معظم المدن الإفريقية، حيث أن مستويات الأسعار في هذه المدن تجعلها من الأكثر غلاءً في العالم. علاوة على أن: كما تكشف معلومات نكوبي نفسه، الفئة القادرة على إنفاق أكثر من 20 دولاراً في اليوم هي أقل من 5% وهي لا تزال تتقلص.

من الأسباب الرئيسة للتفاوت بين الحديث الرسمي عن «نهوض إفريقيا»، وبين الفقر العميق لمعظم شعوب القارة، هو: النهب الهائل كالتدفقات المالية غير المشروعة، والتدفقات المالية القانونية نحو الخارج، على شكل أرباح تُعاد إلى مقرات إدارة الشركات متعددة الجنسيات. وأكثر القنوات الاستغلالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تلك التي تأتي بحثاً عن المواد الخام.

أزمة رأس المال

بعد انهيار السلع، انخفض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه إفريقيا بنسبة 15%

ما بين عامي 2008 و2016 وترافق هذا مع زيادة الصناعات الاستخراجية القائمة بضغطها على الناس وعلى البيئة، حيث أدت أزمة الشركات إلى قيامها بزيادة الإساءة في مواقع العمل، وإلى التدهور البيئي، وإلى الاستغلال الاجتماعي، وإلى استغلال العمال. بدت أزمات الشركات هذه بشكل واضح عام 2015 فقد هبطت أسهم شركة التعدين البريطانية «لونمين لندن» من أعلى سعر لها عند 427,800 سنناً للسهم الواحد عام 2007 إلى سعر 41 سنناً عام 2016 وقد حدث هذا السقوط في غالبه أواخر عام 2015 حتى أنه كان أسرع وأكثر حدة من السقوط الذي تلا مجزرة الشركة التي وقعت عام 2012 والتي أدت لمقتل أربعة وثلاثين عاملاً مريضاً عن العمل في مناجم البلاتين في ماريكانا في جنوب إفريقيا. وقد تراجعت قيمة الشركة الأنغلو-أميركية، وهي الشركة المشتركة بين شركتي «جي بي مورغان» و«ارنست أوبنهايمر» منذ عام 1913 والتي كانت أكبر شركة في قارة إفريقيا في معظم القرن العشرين، بنسبة 93,6% من 3540 عام 2008 إلى 227 عام 2016. وهو ما دفعها إلى تسريح نصف العمال، والبدء ببيع أصولها. حتى أكبر شركة تجارية في العالم «غلينكور» سقطت بنسبة 86% ما بين عام 2011 عند سعر 532 للسهم، إلى 74,14 للسهم.

استنزاف القارة مالياً

بينما كان مالكو الأسهم يضغطون من أجل استعادة ثرواتهم، تسببت ظروف الأزمة هذه بزيادة الضغط على الاستخراج ليصبح أكثر كثافة. وقد صدرت منتصف عام 2017 عن مجموعة «العدالة العالمية» المتمركزة في لندن بالشراكة مع عدة حلفاء دراسة قام بها مارك كورتيز، قدرت بأن ثمان وأربعين دولة واقعة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية هي «دائرة صافية بشكل جماعي اتجاه بقية العالم، بمبلغ 41,3 مليار دولار في عام 2015». فوفقاً لكورتيز:

«تلقت البلدان الإفريقية 161,6 مليار دولار عام 2015 وأغلبها على شكل قروض، وتحويلات شخصية ومساعدات من المانحين. لكن تمّ في المقابل أخذ 203 مليار دولار من إفريقيا، إما بشكل مباشر عبر أرباح الشركات التي تخرجها من هناك، أو عن طريق نقل المال

بشكل غير قانوني من القارة، أو عبر التكاليف التي يفرضها بقية العالم من خلال التغير المناخي. وتتلق البلدان الإفريقية حوالي 19 مليار دولار من المساعدات على شكل منح، ولكن أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، أي: حوالي 68 مليار دولار، يتم إخراجها عبر تهريب رأس المال، والشركات متعددة الجنسيات هي من تقوم بذلك بشكل متعمد، عبر تزوير قيمة صادراتها أو وارداتها بهدف تخفيض الضرائب. وفي حين أن الأفارقة يتلقون سنوياً حوالي 31 مليار دولار من الخارج على شكل تحويلات شخصية، فإن الشركات متعددة الجنسيات العاملة في القارة، تخرج منها مبلغاً مشابهاً، تحديداً 32 مليار دولار، على شكل أرباح كل عام. وتلقت الحكومات الإفريقية 32,8 مليار دولار على شكل قروض عام 2015 ولكنها دفعت 18 مليار دولار كفوائد على هذا القروض، ناهيك عن قيم الدفعات الأصلية، مع ارتفاع مستوى الدين العام بسرعة. ويقدّر بأنه تتم سرقة 29 مليار دولار سنوياً من إفريقيا عبر النشاطات غير المشروعة كقطع الأشجار وصيد السمك والإتجار بالحياة البرية والبناتبات».

الربح الأقصى بأي ثمن!

يعكس التدفق المالي غير المشروع الكثير من طرق الفساد، التي تسحب الثروة من إفريقيا، ومعظمها يجري في القطاع الاستخراجي. تستخدم الشركات متعددة الجنسيات عدداً لا يحصى من التكتيكات الملتوية في هذا الصدد، بما في ذلك إدخال فواتير مزورة، وتسعير التحويلات، وغيرها من التحايلات التجارية، والتهرب من الضرائب، والمراوغة في العائدات، والرشوة، وسرقة الأرباح بشكل كلي. وهناك أمثلة كثيرة: ففي جنوب إفريقيا، ذكرت سارة براكينغ وخديجة شريف، بأن شركة «دي بيرز» قد زوّرت فواتير الماس بقيمة 2,83 مليار دولار على مدى ست سنوات. وأظهر تقرير صادر عن «مركز المعلومات والتطوير البديل» في كيب تاون، بأن شركة «لونمين» للبلاتين قد حولت مئات ملايين الدولارات بشكل غير شرعي إلى برمودا منذ بداية الألفية. وقد تفاخر الرئيس التنفيذي لشركة «فيدانتا» في اجتماع في مدينة بانغالور عام 2006 أنه: لم ينفق إلا 25 مليون دولار لشراء منجم كوكولا في

نهضة القارة بيد شعوبها!



مرتفعة على نحو ملحوظ في العديد من المدن الإفريقية.

في عام 2010 سجلت قاعدة بيانات مشروع «معلومات أحداث ومواقع النزاعات المسلحة» احتجاجات خاصة تلك التي تحولت إلى العنف والتي واجهت قمع الشرطة في القاهرة والإسكندرية ومقديشو ونairobi والمدن على خليج غينيا، وخاصة نيجيريا، والمدن الكبرى في جنوب إفريقيا: يوهانسبرغ وبريتوريا وكيب تاون ودوربان وبورت إليزابيث. وقد انفجرت المئات من المظاهرات في هذه المدن عام 2011، وشهدت مئات التظاهرات.

في عامي 2015 و2016 شهدت القارة المزيد من المظاهرات الأكثر حدة في أنحاء شمال إفريقيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا جميعها. إضافة إلى ذلك، شهد الجنوب الإفريقي مستويات عالية من المقاومة في هاراري وفي كينشاسا وغوما في جمهورية الكونغو وفي زامبيا ومدغشقر. في حين أن العواصم، مثل لوساكا أنتاناناريفو، قد سجلت زيادة كبيرة في الاحتجاجات مقارنة بعام 2011 شهد شرق إفريقيا والقرن الإفريقي عدداً من المظاهرات في نيجيريا وكامبالا وبوجمبورا والخرطوم وأديس أبابا، وفي المدن المحيطة. قاد النيجيريون الاحتجاجات في غرب إفريقيا، لكن كان هناك العديد من المواقع المتفرقة التي شهدت اضطرابات في خليج غينيا.

المستمر على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتوجه أساساً إلى الاستخراج، مسؤولين عن استنزاف الموارد غير المتجددة بشكل سريع للغاية في إفريقيا. فالاستنزاف الذي يجري، يحدث دون حتى اللجوء إلى طرائق تعويضه البسيطة المستخدمة في النرويج وأستراليا وكندا، والتي تعتمد اقتصاداتها أيضاً على الموارد.

لقد أدى هذا الاستنزاف للموارد غير المتجددة دون تعويضها، إلى انخفاض الثروة الصافية في القارة بشكل سريع منذ عام 2001 حتى البنك الدولي يعترف بأن 88% من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية عانت من تراكم سلبي في الثروة الصافية عام 2010 كما أن البنك يعترف بأن استنزاف الثروة هذا قد بلغ 12% «163 مليار دولار» من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 1,36 ترليون دولار، وذلك عام 2010 فقط. وسيصبح الرقم أكبر بكثير إذا أدرجنا ضمنه البلدان الغنية بالنفط في شمالي إفريقيا.

المقاومة الشعبية

هناك طرق عدة لقياس المقاومة، منها: تقارير الشرطة، والتقارير الصحافية، والدراسات الاستقصائية التفتيشية للأعمال. وفقاً لدراسة أجراها باحثون من جامعتي «سوسكس» و«تكساس»، فقد ارتفعت حوادث الاحتجاج بشكل كبير في عامي 2010 و2011 وبقيت

مراقبة المجتمع المدني C20» بأنها ستشكل: «تكاليفاً أعلى على المواطنين، وخدمات أسوأ، وأمن أسوأ، وتضييعاً للتأثير الديمقراطي، وتعريضاً للخطر المالي، بالنسبة للشعوب. علاوة على أن الشركات متعددة الجنسيات المشتركة، تطلب أن يتم نقل أرباحها خارج القارة بالعملة الصعبة، حتى لو كانت العقود النموذجية تسمح بدفع التكاليف والإيرادات بالعملات المحلية، وهذا من شأنه أن يرفع مستويات الديون الإفريقية الخارجية، والتي وصلت بالفعل إلى أعلى مستوياتها في الكثير من الدول. ويسكت الميثاق أيضاً عن المشاكل التي ستنشأ عن شروط حماية الشركات من المقاومة الشعبية، مثل: البند المبهم المسمى «المعاملة المناسبة» في اتفاقات الاستثمار، وفي حل النزاعات الناجمة عنه».

وقد صرح كل من المندوب الإفريقي، وشبكة الديون والتنمية، وشبكة التبادل التنموي الإفريقي، المتمركزون في هاراري بنصريات نقدية لاذعة أكثر: «يثير ما حصل خوفاً من أن الاستعمار والعبودية عائدان بقوة». فاستخدام المال العام من أجل حماية الاستثمارات الخاصة سيكون بمثابة الهزء من الشعب الإفريقي. لا يمكن لهذا أن يفهم إلا من خلال منظور الاستعمار أو الاستغلال النيوليبرالي. هذا أمر خطير جداً، عندما نعلم بأن بعض القادة الأفارقة يملكون ثروات خارج بلدانهم في المصارف الغربية صاحبة المصلحة».

حتى قيام «مجموعة العشرين» بالتركيز على سبع دول إفريقية موالية للغرب «تونس وإثيوبيا والمغرب ورواندا والسنگال وغانا وساحل العاج»، كان الافتراض العام بأن دعم المانحين الأكبر سوف يخصص لصالح «برنامج الاتحاد الإفريقي من أجل تطوير البنية التحتية في إفريقيا PIDA». وهو المشروع الذي تبلغ تكلفته ترليون دولار، والذي يهدف بشكل رئيس إلى تدعيم الصناعات الاستخراجية. تم تخطيط إشادة طرقات جديدة وسكك حديدية وأنياب نفط وجسور، لكنها جميعاً تصل بشكل مباشر بين المناجم وحقول النفط والغاز، وبين الموانئ مباشرة. وينحاز توليد الكهرباء بشكل كبير لتلبية احتياجات مشاريع التعدين والصهر.

استنزاف الموارد الطبيعية

تعتبر ترتيبات التمويل التي يحفزها الاعتماد

زامبيا، وهو المنجم الأكبر في إفريقيا كاملة، وبأنه كان يجني منه أرباحاً صافية لا تقل عن 500 مليون دولار سنوياً، وذلك بشكل واضح عبر عمليات الاحتيايل المحاسبية.

ولا يقتصر هذا النهب على الصناعات الاستخراجية، وإن كان لها القسط الأوفر منه. فقد نشرت «لجنة إفريقيا الاقتصادية» التابعة للأمم المتحدة، تقريراً رسمياً في منتصف عام 2015، قدرت فيه بأن التدفق المالي غير المشروع من إفريقيا يتجاوز 50 مليار دولار سنوياً في القطاعات كافة.

حتى عند اعتماد أرقام مؤسسات مقربة من الشركات والحكومات الغربية، وهي التي تعتمد طرق حساب أكثر ممالاة للشركات، من التي تعتمد المؤسسات الرسمية، يبقى النهب مرتفعاً جداً. فقد قدر بنك «التنمية الإفريقي» في تقريره الاقتصادي: أنه قد تم نهب 319 مليار دولار من إفريقيا ما بين 2001 و2010 حيث بلغت السرعة «في قطاع المعادن 84 مليار دولار، وفي النفط 79 مليار دولار، وفي الغاز الطبيعي 34 مليار دولار، وفي الصخور المعدنية 33 مليار دولار، وفي الفحم 20 مليار دولار، وفي المحاصيل الزراعية 17 مليار دولار، وفي المنتجات الغذائية 17 مليار دولار، وفي الآلات 17 مليار دولار، وفي الملابس 14 مليار دولار، وفي الصلب والحديد 13 مليار دولار». تؤكد هذه البيانات من جديد: أن الرأسمالية تحول إفريقيا إلى «مورد ملعون».

عندما يقترح رأس المال الحل

اقتترحت «مجموعة العشرين» في اجتماعها هذا العام ما يدعى بـ«الميثاق مع إفريقيا» من أجل ضمان دعم الدول لما يدعى بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في أنحاء القارة جميعها، وذلك من أجل جذب المستثمرين بضمانات حكومية. وقد شرح المحلل المالي هيلموت ريزن الأمر: «بالنظر إلى قاعدة الأصول المترتبة، وهي 100 ترليون دولار بحلول 2020 فإن الشركات المستثمرة، وصناديق التقاعد والتمويل والتأمين على الحياة والثروة السيادية، يجب أن تستثمر 1% من تدفقاتها السنوية الجديدة من أجل تمويل الفجوة في البنية التحتية الإفريقية، والمقدرة بـ 50 مليار دولار سنوياً». ولكن هذه الاستراتيجية تعني، كما صاغتها «مجموعة

الانعقاد الإفريقي الموعود

شهد عام 6102 جولة جديدة من الاحتجاجات في شمال إفريقيا. ورغم أن الثورة المضادة قد سادت في معظم تلك البلدان منذ ذلك الحين، فهذا لم يردع المحتجين عن التعبير عن سخطهم. تكثف قمع الدولة في العديد من البلدان كرداً على تزايد الاحتجاجات. لكن مع تباطؤ نمو الناتج المحلي، ليصل إلى 4.1% فقط عام 6102 ومع انخفاض مستويات استثمار الشركات متعددة الجنسيات، التي تسعى بشدة إلى استغلال القارة، فإن تناقضات إفريقيا الحالية قد تؤمن الشرارة لانفجارات اجتماعية سياسية. لطالما كانت المقاومة الاجتماعية ضد التحول إلى السوق نشطة في إفريقيا، منذ التقشف الذي فرضه صندوق النقد الدولي، وما تلاه من اضطرابات في أنحاء القارة جميعها في الثمانينيات، والذي لم يستطع تغيير الواقع بشكل كبير. لكن مع غنائم الأسواق السلعية، التي حصلت عليها «الخب» غير الخاضعة للمساءلة، بدأت موجة أخرى عام 1102 والتي أشعلت شرارتها في شمال إفريقيا المظالم الاقتصادية الملحة المتزايدة.

في معرض الأخوين «بدوي»

أقيم في صالة الفنون اعتباراً من 12/9 ولغاية 2017/12/16 معرضاً فنياً للأخوين الحليين بشير ونعمت بدوي ضم حوالي 15 لوحة فنية.

■ زهير مشعان



قبل تناول اللوحات الفنية لابد من الإشارة إلى استخدام الأخوين مادة الزيت على الخشب كلوحة للرسم بدل القماش أو الورق، وفي هذا دلالة فنية إبداعية على التمسك بالأرض، وعمق الحضارة والتاريخ، الذي تجسده حلقات نمو الأشجار وطريقة توظيفها في اللوحة، كما لابد من الإشارة إلى الربط بين الموسيقى والرسم كتناغم في الشكل، والأنثى طفلة وشابة وامرأة كرمز للحب والخصب والوجود، ولذلك دلالة الحضارية.

لوحات كأيقونات!

اللوحات تبدو كأيقونات روحانية، ونوافذ مفتوحة على التاريخ، بشكل كلاسيكي، تبعث للتأمل وتثير الدهشة وأسئلة حول النظرة والبسة والحركة التي تبعث الأمل، ناهيك عن الألوان المعتقة حتى لما هو شكل المعادن كالذهب والبرونز، يضاف إلى ذلك إدخال خط الثلث العربي، الذي يتميز بحجمه الكبير عن الخطوط الأخرى، وانسيابيته وقابلية التشكيل وفق الحركة، وقابليته للتزيين والتجميل، مما يبعث السحر في النفس. كما صورت اللوحات الأنثى بحركات معبرة، ورسمت بحجوم غاليته كبيرة بين 80 / 100 سم تبدو كنوافذ مشرعة على الزمن، مما أتاح للفنانين مساحة واسعة للتعبير عن أفكارهم بكثافة ودقة.

جمالية خيالية!

رغم أن اللوحات تبدو واقعية، لكنها تسمح للخيال أن يسرح فيها إلى أبعد حدود الزمان والمكان: كلوحة الأختين اللتين بنظريتهما المتفائلتين وابتسامتيهما الساحرتين بعمق كالموناليزا لدافنشي، وجرى توظيف الخشب ليبدو كبوابة منفتحة على المستقبل. أما لوحة المرأة المستلقية وبرأسها الذي ينظر إلى السماء وكأنها تعد النجوم، وتُصنر كبصارة تقرأ طالعها في الكلمات المكتوبة بخط الثلث. أما لوحة الشابة شبه العارية وتنظر بشبق ونهديها مشرببين للحياة فهي رمزٌ للمستقبل والخصب.

الطبيعة الصامتة تنطق

لوحة الطبيعة الصامتة لصحنيين متفاوتي الحجم في أحدهما رمانه ونصف رمانه وحببات عنقود من العنب تتناثر حولهما حبات أخرى، وقلم رصاص وورقة صغيرة بيضاء عليها كتابات غير واضحة كتاريخ لم يقرأ بعد، وعلى قطعة قماش كلوحة شطرنج باللونين الأبيض والأزرق السماوي، وخلفية من المربعات بأكاسيد معدنية للذهب والبرونز المعتقين، تبدو ملصوقة بطريقة الكولاج، كأنها رقعة شطرنج، أو جدار حجري مر عليه الدهر وأكل وشرب. وهذه الطبيعة الصامتة تكرر في لوحة أخرى، لكن بدل القلم والورقة كانت هناك زجاجة زيت وفرشاة وسكين رسم وصحن صغير لمزج الألوان.

الفن بأنواعه المعبرة

فيروز المطرية كانت حاضرة في لوحة، بشكلها وأغانيها وحركة يديها يقف على إحداها عصفور، وتقف في طرف اللوحة وأمامها كلمات من بعض أغانيها بخط الثلث. تؤكد اللوحة ارتباط الغناء كفن بالرسم والكلمة والخط في انسجام وتكامل.

الأنثى والموسيقى

تجسدت الأنثى والموسيقى في لوحتين الأولى: تبدو كنافذة أو مرآة تعكس امرأة تعزف على آلة الكونترباص الوترية، وترتدي

الملون، تغفو، وتحت رأسها ويدها قصة مفتوحة، يبدو فيها القمر كهلال والنجوم تتلألأ حوله، ولعبتها ملقاة عند قدميها، وكان حياتها لم تكتمل بعد كالهلال، وخلفية اللوحة جدار الزمن الشطرني المعتق ذاته.

الجموح

تجسدت رؤية ورغبات الجموح في الحياة لدى الفنان بشير في لوحتين كبيرتين، الأولى: لفرس بيضاء جامحةً بيديها للأعلى، وتمتطيها أنثى في حركة تجمع جموح الفرس ومضاهاتها بحركة راقصة للفارسة، وأمامهما كلمات بخط الثلث، وكأنهما تتلوان قصيدة، أو ترديدان أغنية، بألوان فاتحة فلون الفرس أبيض، وثوب الفارسة الأزرق السماوي.

المعرض لوحاته بدت كلوحة فيسفساء ملونة واحدة، ودلالات متنوعة، وبتقنية عالية سواء في استخدام الزيت والخشب عند بشير، أو إضافة الأكاسيد المعدنية لدى نعمت، والتقت قاسيون بسيدتين من خريجات معهد أدهم إسماعيل واستطلعت رأيهما في المعرض. السيدة مها أبو نار النعاج قالت: اللوحات فيها رواق وحرية وإبداع، وخاصة استخدام المربعات بطريقة الكولاج.

السيدة لمى سالم قالت: اللوحات كأيقونات، والشئ الغريب والذي يلفت الانتباه توظيف الخشب بمهارة!

ثوباً من لون الآلة، وتعانقها وتحتضنها بحنان في حركة تنسجم مع شكل الآلة وميلانها واهتزاز أوتارها، والثانية: لطفلة تعزف على آلة الفلوت النفخية في حركة جانبية وترتدي ثوباً أزرق غامقاً كلون معدن الآلة، والخلفية ذاتها الذهب والبرونز المعتق بطريقة الكولاج الملصق، والتي تبدو كجدار زمني، أو رقعة شطرنج.. وكان الموسيقا كغذاءٍ روحي مرتبطة بالوجود الإنساني.

الطفولة

تجسدت الطفولة في خمس لوحات: الأولى: طفلة يغطيها شال أخضر وتحمل زنبقة بيضاء، وخلفية من أكاسيد معدنية بلون البرونز والذهب المعتق في مربعات كلوحة الشطرنج المتكررة، تبين أن الحياة مفتوحة على احتمالات عديدة لا تحصى. والثانية: لطفلة تقف جنب جدار الزمن الشطرني، بثوب أزرق معتق وخلفها ستائر باللون ذاته، وتحمل زنباق بيضاء في نظرة حزن وتأمل إلى الأمام مع انحناء بسيطة للرأس في اتجاه مستقبل مجهول. والثالثة: لطفلة تميل برأسها وجسدها نحو الأسفل في ثوب أبيض، وهي تمسح شعرها الطويل المنسدل، وخلفها الجدار البرونزي الشطرني ذاته، وكان الحياة يجب تمسيتها كل فترة لتبدو جميلة في عيوننا! والرابعة: طفلة تكرر جسدها وتستلقي على فراش من القماش

المعرض لوحاته بدت كلوحة فيسفساء ملونة واحدة ودلالات متنوعة وبتقنية عالية

الجبهة الشعبية.. معرض فني تحية إلى القدس!



أقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في المركز الثقافي في أبي رمانة، معرضاً فنياً تشكيمياً يوم الخميس 2017/12/14 تحت عنوان: تحية إلى القدس.

المعرض شمل 32 لوحة فنية لـ 19 فنانة وفناناً فلسطينياً، قسم منهم من الشابات والشباب، بمناسبة الذكرى الخمسون لانطلاقة الجبهة.

اللوحات التشكيلية كانت متنوعة الأساليب الفنية، تجمع في مضمونها بين المرأة الفلسطينية بأزيائها الشعبية، بألوانها الزاهية التي تبعث الأمل، أو البيوت المقدسية المتشابكة والمتداخلة، أو البيئة الفلسطينية بأشجار زيتونها وليمونها كامرأة تقف شامخة،

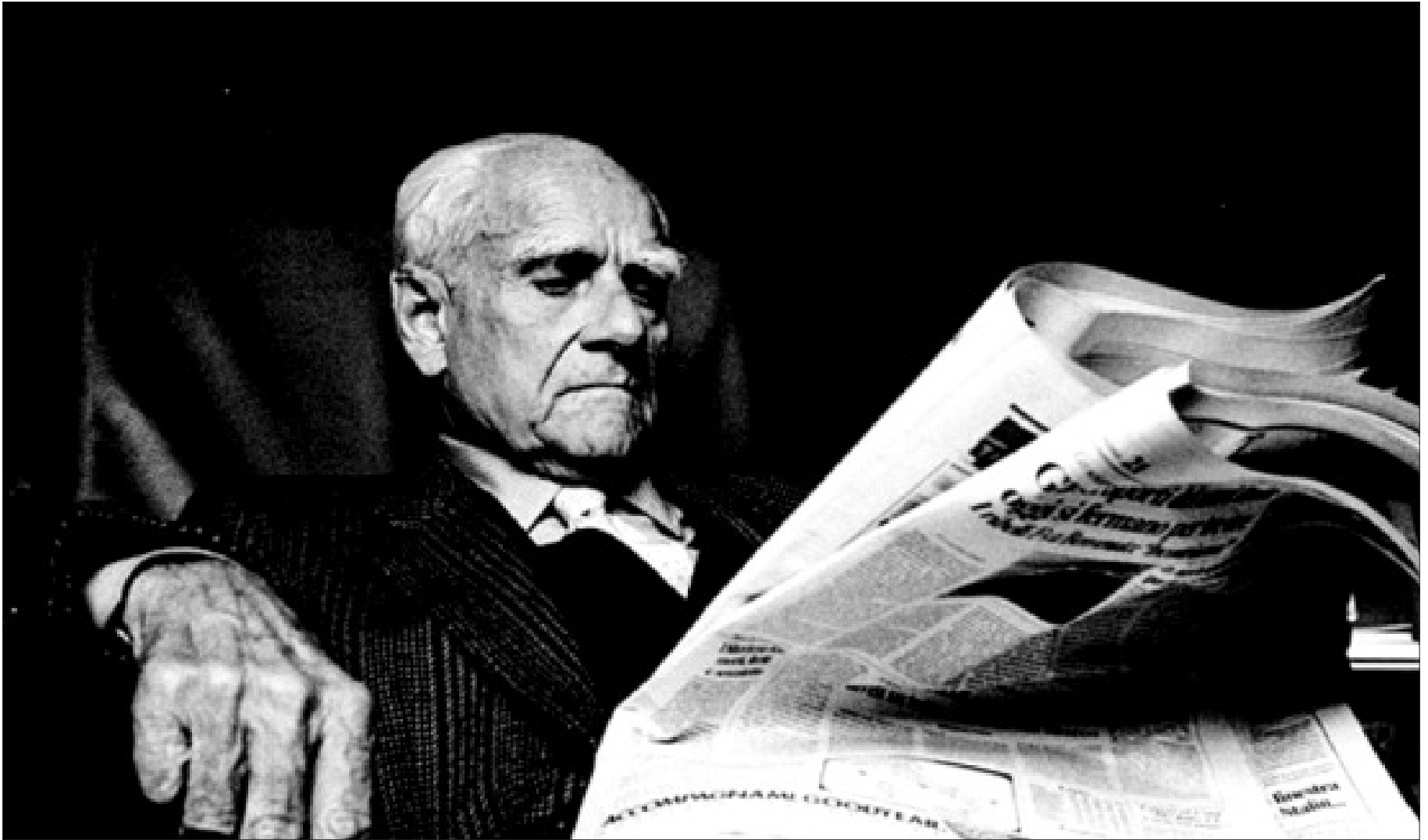
وتبدو كزيتونة تمتد جذورها في عمق الأرض بفستان أخضر، أو المعالم التاريخية والحضارية الموعلة في القدم كالكهوف والرسوم الجدارية على صخورها، أو الرموز الدينية المسيحية والإسلامية كالكنائس، والمسجد الأقصى، ومسجد الصخرة، التي تدل على العمق الروحي المشترك للشعب الفلسطيني، أو رموز تعبر عن التشبث بالأرض والمقاومة كالنقفة والمقلع والقبضة الصلبة، أو الطموح نحو الحرية لحركة الجماهير بصورة ملحمة، أو حق العودة المشبه بعودة طيور السنونو محقة فوق المدن والقرى الفلسطينية وغيرها..

بأية حبة تراب أو حق، وهذا ما أكد عليه أحد أعضاء اتحاد الفنانين التشكيليين الفلسطينيين تعقيباً على موقف الفنانين!

وحملوا السياسيين رسالة مضمونها: الإصرار على المقاومة كسبيل وحيد لتحرير فلسطين كاملة، وعدم التنازل أو التفريط

بين الفنانين المشاركون من خلال شرحهم للوحاتهم موقفهم الثابت اتجاه قضيتهم، قضية الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات،

مهمة الأدب



وتصنع، وعلاقة مصلحة، ونظر إلى علاقاته بنظرة واقعية.

تقول إحدى الشخصيات في الرواية: أنه «على كل كاتب، قبل أن يبدأ كتابة قصة حول فئة معينة من الناس، أن يكون على علم بصفاتهم كافة، ليستطيع تحقيق موضوعية قيمة شاملة، وإلا كان الإخفاق نصيبه»، فترد الشخصية الأخرى: «هذا يحتاج إلى وقت طويل». فمورافيا استطاع تجسيد العلاقات بين الأفراد كون هدفه ليس الكتابة فقط، بل أيضاً سياسي، فهو جسد فساد الأخلاق في الطبقة الوسطى الإيطالية بالتحديد، وجسد الاغتراب الذي أصاب الأفراد بابتعادهم عن قيمتهم في الحياة، ومعنى الحياة بالنسبة لهم. ولهذا تشعرنا بالقلق وتأخذنا إلى بعدها الصراع والواقعي في حياتنا. وهذا ما هو مطلوب من الأدب في أي وقت لا أن يصف الحياة والعلاقات الإنسانية، بل أن يشكل ناقداً لها، ومحفزاً لمن ينظر إليها، أن تكون جزءاً من الحياة الاجتماعية السياسية، وأن تكون على العن مؤيدة لاكتساب الإنسان واقعه وقيمه في الحياة.

إحدى العلاقات التي نجبر على التعامل بها لكي نرضي مصلحتنا. وهنا أيضاً: يجسد من أين يكتسب الإنسان قيمته ومغزاه من الحياة، من العلاقات التي يبنينا من مجتمعه، كيف يتغير المغزى من الحياة عندما يتغير المحرك «الدور» الذي يعطينا هذا المغزى. ففي الحالات الثلاث في الرواية يفتش أبطال الرواية، في مرحلة ما في حياتهم، عن مغزى حياتهم. يتشكل هذا المغزى في الرواية من خلال علاقة حب، إلى حين اصطدام أبطال الرواية أنهم صوروا الحياة بطريقة مثالية، بينما هي كانت علاقة غير سليمة.

كتب مورافيا عذاب الحب في ثلاثينيات القرن الماضي، الرواية التي يمكن أن تجسد اليوم في معناها وصراعها الفردي في أبطالها أفراد اليوم. يربطه لوجودنا وقيمتنا بأية علاقات بنينا، وأي موقع ودور اجتماعي نريد لأنفسنا. كما أنه ربطها بمدى قدرة الأفراد على التخلي أو تغيير علاقاتنا، إذا ما اصطدم الفرد بواقعه وتخلي عن تفكيره المثالي. إذا توصل الفرد إلى أن تفكيره المثالي في علاقاته مع محيطه، هو الذي يدفعه إلى التصرف بأنانية

رواياته صراعاً في الشخصيات بين واقعهم وقيمتهم، ولهذا يركز مورافيا على الطبقة الوسطى في إيطاليا في رواياته.

ينتقل في رواية عذاب الحب التي تحتوي على قصص صغيرة عن الحب، من تجسيد علاقة الإنسان بالحب من زوايا مختلفة. ينطلق من التعريف المثالي للحب، الذي يشكل الحياة المثالية بالنسبة لأي فرد، ليغوص في تفاصيل حياة أبطال الرواية اليومية، لنكتشف أن الرواية لن تنتهي بنهاية سعيدة، بل أبطالها سيخوضون صراعاً إما لتحديد قيمتهم أم لا.

يجسد مورافيا من خلال هذه الرواية المغزى من الحياة عند أبطال روايته من خلال علاقاتهم. تدور إحدى القصص حول ناقد أدبي يريد تجسيد حبه لزوجته عبر كتابة قصة حبهما، تتغير نظرة الكاتب عن الرواية التي كتبها بعد علمه بأن زوجته تخونه. هنا يجسد مورافيا الأنانية، التصنع، والخيانة في علاقاتنا، حيث تغلب هذه الصفات على حيناً حين تصبح مصلحتنا الأنانية تقتضي أن نغفل إساءتنا في علاقاتنا، فيصبح التصنع

الجدل المستمر بين ما يمكن أن يقدمه ويشكله الأدب في وعي وتقدم البشر، غير منفصل عن موقع كتاب الأدب السياسي والفكري. وهذا يبدو واضحاً في روايات العديد من الكتاب وفي الروايات التي أثرت في ملايين من البشر خاصة الروايات السوفياتية. وإلى أين يتجه الكاتب في روايته ومن يخاطب؟

■ مروه صعب

يشكل البرتو مورافيا.. كاتب ماركسي إيطالي.. حالة جميلة في الرواية. تتميز رواياته بأن لدى الكاتب القدرة على توصيف علاقات البشر بنفسمهم وبمجتمعهم، بطريقة عميقة قلما توجد في روايات أخرى، وتركيزه على المعاني المبطنة «في الرواية» لمعنى قيمة الفرد. كما أن رواياته تحمل الشعور بالقلق والاكتفاء، تجسده للواقع يجعل من يقرأ يفكر بواقعه فيحمل له القلق، والاكتفاء من حيث أن الرواية كاملة لا يمكن اختراق نصها. ركز مورافيا في رواياته على العلاقات بين الأفراد وعلى الصراع النفسي، الاغتراب، والصراع السياسي في إيطاليا بعد الفاشية. لهذا نجد في

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال ببدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقه	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 15 / 12 / 2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011



حزب الإرادة الشعبية

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2018

قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية